جامعـــــــة غردايـــــــة
كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسية
قســـم العلـــوم السياسيـــة

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

محاضـــرات في مقيـــاس:
إدارة التنميـــة المحليـــة

إعـــداد الدكتـورة: صوالـــحي ليـلـى

السنـة الجامعيـة: 2019-2020

مقدمـــــــــة

مقدمـــة

تعتبر الإدارة المحلية عاملا أساسيا في إدارة عملية التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت بعض الاتجاهات لتنفيذ مشاريع تنموية على المستوى المحلي، حيث بدأ الاهتمام بالفروقات بين المناطق وداخل المناطق. وتخضع عملية التنمية للإرادة البشرية كما تحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية لإخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، فالتنمية هي عبارة عن ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر وهي من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، فقد أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي في آسيا وافريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية من خلال تعدد أبعاده ومستوياته، وكذا تشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وعلى اعتبار أن الإدارة المحلية وسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة فيما يتعلق بالخدمة العمومية، فمن خلالها يتم تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كالتهيئة العمرانية، التشغيل، السكن، محاربة الفقر وغيرها، فالإدارة المحلية الجيدة هي التي تبني خططا مدروسة بعناية وبالتالي ظهر التخطيط على المستوى المحلي (القطاعي والبلدي).

وقد انتهجت الجزائر العديد من الأساليب التنموية لإشراك الجماعات المحلية في رسم مخططاتها التنموية كالمخططات التنموية القطاعية والتي تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين مختلف الجهات عن طريق تنفيذ برامج وخطط متعلقة بالتنمية الفلاحية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا فك العزلة عن المناطق النائية والريفية ويتم تنفيذ هذه الخطط من خلال البرامج القطاعية الممركزة والبرامج القطاعية غير الممركزة.

ويعد المخطط الولائي للتنمية أداة للتعبير عن اللامركزية وللتخطيط المحلي من خلال إعداد مشاريع تنموية متناسقة مع الإمكانات المحلية عن طريق هياكل التخطيط والتهيئة العمرانية غير الممركزة على مستوى الولاية في إطار المجلس التنفيذي للولاية.

أما المخطط البلدي للتنمية فهو برنامج عمل تقرره السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني، ويهدف هذا المخطط إلى تكريس لا مركزية التخطيط على المستوى المحلي واشراك البلدية في اتخاذ القرار عن طريق إعطاء حق اقتراح المشاريع للمجالس المحلية.

وتنبع **أهمية مقياس إدارة التنمية المحلية** في كونه يندرج ضمن تخصص التنظيم السياسي والإداري، كما أنه يحاول البحث في موضوع التنمية المحلية والذي يعتبر أحد المواضيع الهامة في مجال تسيير الإدارة المحلية، وتنبه السلطات إلى ضرورة إدراجه في الحقيبة البيداغوجية لتكوين رؤساء المجالس الشعبية البلدية في الجزائر.

ويتمثل **الهدف** من تدريس مقياس **إدارة التنمية المحلية** في تعريف الطالب بمجمل المفاهيم الخاصة بسياسة التنمية المحلية من أجل بناء دعامة نظرية لديه، كما أن الطالب سيتمكن من إكتساب معارف ومهارات في الجانب العملي والواقعي الخاص بتسيير الإدارة المحلية والخدمات التي تقدمها، وكذا مسارات تجسيد المخططات البلدية والولائية ومدى تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

من خلال ما سبق فإنه قد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى فصلين، يتناول **الفصل الأول** منها المفاهيم العامة والأسس النظرية لسياسات التنمية المحلية والذي بدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المقاربات النظرية لدراسة التنمية المحلية من خلال التعرف على مفهوم كل من التنمية والتنمية المحلية، والتفصيل في مبادئها، مؤشراتها ومقوماتها وكذا نظريات ومراحل التنمية المحلية بالإضافة إلى مجالاتها. أما المبحث الثاني والمعنون بسياسة التنمية الريفية إذ سيتم التعرف على مفهوم التنمية الريفية وعلاقتها بالتنمية الزراعية ومن ثم مقوماتها الأساسية وكذا سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر، ويتناول المبحث الثالث من هذا الفصل سياسة التوازن الجهوي إذ سيتم تعريف هذه السياسة بالإضافة إلى أهدافها ومسار تجسيدها في الجزائر، في حين سيتم التفصيل في المبحث الرابع حول تقديم الخدمة العمومية بمختلف المجالات (الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية، الإسكان وحماية البيئة).

أما **الفصل الثاني** والمعنون بمخططات التنمية المحلية في الجزائر فبدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لمخططات التنمية المحلية والذي تم عبر عدة مراحل، كما سيتم التفصيل في كل من المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)وكذا المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) من خلال المبحثين الثاني والثالث على التوالي إذ سيتم التطرق فيهما إلى تعريف كل من المخطط البلدي و الولائي وكذا أهداف ومبادئ ومراحل تجسيد المخططات، بالإضافة إلى مجالات التدخل وفي الأخير سنذكر بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

الفصـــل الأول

المفاهيـم العامـة والأسـس النظريـة لسياسـات التنميـة المحليـة

الفصل الأول: المفاهيم العامة والأسس النظرية لسياسات التنمية المحلية

تمهيـــد

إن التنمية عبارة عن حصيلة تدخل إرادة سياسية واعية وفاعلة في توجيه شؤون المجتمع، أي أنها سلطة هندسة اجتماعية للحياة الحقيقية في فرصها للحصول على أساسياتها ومقوماتها في إطار عدالة التوزيع وإزاحة الاستغلال لكل صوره ومستوياته، وكذا إزاحة كل المعوقات ومظاهر التخلف السياسي والتي سببتها قوى داخلية وخارجية عديدة، وذلك على أساس من العلم والتكنولوجيا والتنظيم العقلاني للعمل وتوفير الظروف الملائمة لتنمية الإمكانيات الذاتية وتحريك إرادة الجماهير نحو الطموح والإنجاز.[1]

المبحث الأول: المقاربات النظرية لدراسة التنمية المحلية

تخضع عملية التنمية للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية لإخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التنمية والتنمية المحلية، والتفصيل في مبادئها، مؤشراتها ومقوماتها وكذا نظريات التنمية المحلية ومجالاتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، فقد أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي في آسيا وافريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية من خلال تعدد أبعاده ومستوياته، وكذا تشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.[2]

الفرع الأول: تعريف التنمية ونشأتها

تعتبر التنمية ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا وارتقاء وعلاقات، واتخذ مفهومها صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة.

أولا: تعريف التنمية

التنمية لغة هي النماء أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى الى احداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج الى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها اخراج المجتمع من حالة السبات الى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير حوله الى الأفضل.[3]

تعرف التنمية بأنها:" العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وأنها تحتاج الى دفعة لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة التقدم والنمو، فالتنمية بهذا المفهوم تشتمل على التغير والتغير بدوره اجتماعي وثقافي واقتصادي".[4]

---

[1] عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية**، ط1، (طرابلس، ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص.50.

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل الى علم التنمية** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 20.

[3] مصطفى يوسف كافي، **التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي-بيئي-اعلامي**، ط1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 17.

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1 (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011)، ص.77.

وقد عرف **والت روستو** التنمية بأنها " عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباطا بين المكافئة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".[1]

أما الباحث **أيمن عودة المعاني** فهو يرى أن التنمية هي عملية الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية في المجتمع بتكامل كل من الجهود الرسمية والشعبية، اذن فهي جهد شامل ومستمر تعنى بمناحي الحياة المختلفة، وتهدف الى تحسين مستوى معيشة المواطنين في شتى المجالات. [2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحثان **جمال حلاوة** و**علي صالح** في أن التنمية هي أفضل استغلال للموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية، من أجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت. [3]

ويرى الباحث **أحمد عبد الفتاح ناجي** أن التنمية هي "عملية التغيير التي يقوم بها الانسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي الى مجتمع متقدم صناعيا، أو من حالة الى حالة أفضل منها بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية".[4]

كما عرفت بأنها:" توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم".[5]

وقد جاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة** لعام 1956م أن "التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".[6]

إذن فالتنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشتمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة.[7]

ثانيا: نشأة فكرة التنمية

لقد ظهر مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث أن هذا المفهوم لم يستعمل منذ ظهوره بصورة أولية في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية الا على سبيل الاستثناء، فقد تم استخدام مصطلحا (التقدم المادي والتقدم الاقتصادي) للدلالة على حدوث التطور المشار اليه في المجتمع. وعندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي مصطلح التصنيع Industrialization ومصطلح التحديث Modernization والذي يعني قدرة الانسان أن يتعلم كيف يتعلم. كما قد استخدم مصطلح الثورة Revolution والتي تعني حدوث

[1] عامر رمضان أبو ضاوية، المرجع السابق ص.46.
[2] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، ط 1(عمان: دار وائل للنشر، 2010)، ص. 137.
[3] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 22.
[4] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية في الدول النامية** (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص. 33.
[5] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.78.
[6] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص. 19.
[7] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.78.

تغيير سريع وعنيف واساسي في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة والطبقات الاجتماعية ونظام التحكم في الملكية الاقتصادية والنظام الاجتماعي لمجتمع ما. وفيما بين عامي 1875-1900م نشرت في أوربا كتب باللغة الإنجليزية أشارت عناوينها الى تطور الدستور الأثيني والرواية الإنجليزية ونظام النقل في الولايات المتحدة، والزواج، تربية الأبناء... وغيرها، من هنا فقد فضل بعض العلماء في عناوين كتبهم كلمة (ارتقاء) Evolution، وفضل آخرون كلمة (نمو) Grwth، الا أنهم في النهاية استخدموا كلمة (تنمية) Development في المتن باعتبارها الكلمة العمدة.[1]

إن مفهوم التنمية برز بداية في علم الاقتصاد، فقد استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، من أجل اكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[2]

إن أول من تطرق الى فكرة التنمية هو المفكر الألماني **برونو ميلد براند Bruno Mild Brandt** في كتابه: "مراحل التنمية الاقتصادية"، وقد سبق والت روستو W.Rostow في كتابه: "مراحل التنمية الاقتصادية ونظرية اقلاع البلدان النامية" Take of بأكثر من مئة عام.[3]

ومفاد فكرة التنمية من هذا المنطلق يتمثل في محاولة اقناع الدول النامية بأن طريق التطور الوحيد هو اتباع نموذج الرأسمالية الغربية، ويكون ذلك من خلال تطبيق القواعد التالية:[4]

1. الاستثمار المكثف في البحوث والتطوير والابتكار والتركيز على التكنولوجيات المستخدمة.
2. الاعتماد على المعلومات كأحد أهم الموارد الاقتصادية، على اعتبار أن مصدرها العقل الإنساني، وأنه متجدد وغير ناضب، ويمكن أن يتداوله الناس ويشتركوا فيه وينقلوه بسرعة فائقة محليا أو دوليا.
3. إيجاد صيغة جديدة لإنتاج المعرفة تعرف بعملية التكنولوجية وتكنولوجية العلم، أي تطبيق المعارف وتحويلها الى مطلب انساني هو التكنولوجيا ذاتها.

وعليه أصبحت اعتمادات البحث والتطوير في هذه الدول تمثل بابا أساسيا للإنفاق ونسبة من الناتج القومي لا يستهان بها، واجراء حلقات تلتقي فيها الحكومة مع رجال الصناعة وأهل العلم في إطار بيئي حضاري جعل من التكنولوجيا المتطورة والمتجددة رمزا لتقدم هذه الدول وأداة لقوتها.

ومنذ ستينات القرن العشرين انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، فقد ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوربية اتجاه الديموقراطية، فالتنمية السياسية تعرف على أنها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية"، والمقصود بمستوى الدول الصناعية هو إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الاوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.[5]

ثم تطور مفهوم التنمية فيما بعد ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الانسان، والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 20.
[2] نفس المرجع، ص. 21.
[3] عامر رمضان أبو ضاوية، المرجع السابق، ص. 44.
[4] نفس المرجع، ص. 45.
[5] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 21.

الاهلية)، كما استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.[1]

ثالثا: الفرق بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها

قد يخلط بعض الباحثين بين مفهوم التنمية وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح "التحديث" أو "التطور" وغيرهم من المصطلحات المتقاربة له، وتتمثل أهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المفاهيم فيما يلي:[2]

1) الفرق بين مفهومي التنمية والنمو

يشير مفهوم النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، كما أنه يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

كما أن النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين أن التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.[3]

2) الفرق بين مفهومي التنمية والتغير

إن التقدم لا يؤدي بالضرورة الى التقدم والارتقاء والازدهار، فيمكن أن يحدث التغير الى السالب، بينما التنمية فهدفها هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

3) الفرق بين مفهومي التنمية والتطور

يعتمد مفهوم التطور بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الاشكال الى أعقدها.

4) الفرق بين مفهومي التنمية والتقدم

إن التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

5) الفرق بين مفهومي التنمية والتحديث:

إن التنمية تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، في حين أن التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.

رابعا: خصائص التنمية

إن للتنمية طبيعة تميزها وتبرزها حتى تؤدي الهدف المقصود منها، ومن أبرز ملامح هذه الطبيعة نذكر ما يلي:[4]

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 21.

[2] مجموعة من الباحثين، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، تحرير: محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، ط1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 223.

[3] مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص. 18.

[4] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 59.

1. **أنها ظاهرة إنسانية:** فالتنمية تقوم على الانسان باعتباره العنصر الأساسي في عملية التطور والتقدم، ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تدخل الانسان، فمنذ وجد الانسان على وجه الأرض وهو يسعى الى أن يطور من امكانياته الذاتية ويجعلها قادرة على استيعاب ما حوله، وإعادة صياغة تلك الإمكانيات في قوة دافعة نحو التغيير. ولقد استطاع الانسان أن يحقق نجاحا بارزا في ذلك مما سهل له الاستفادة من الطبيعة واخضاعها لتكون احدى العناصر المؤثرة في التطور والتقدم الإنساني، كما استطاع بعد ذلك تسخير المخترعات العلمية والتقنية لذات الهدف، مما يدل على قدرة هذا الانسان الهائلة على الأداء الدائم في المستقبل، ان الانسان هو العنصر الأساسي في أداء التنمية كما أنه الهدف المقصود من هذه التنمية، فكل خطط وبرامج التنمية توجه أساسا لخدمة الانسان وحاجاته. فحيثما وجد الانسان وجدت التنمية ووجد البحث والتنقيب، فالتنمية تبدو كحالة ملازمة لحياة الانسان على الأرض، وحين يتوقف الانسان عن العطاء فانه يتوقف عن الوجود. فقيمته تظهر بعطاءه وعمله المستمر الذي يجب أن يهدف الى التقدم والتطور نحو الأفضل.[1]

2. **أنها ظاهرة دينية:** إن ما يسود من تصور خاطئ عند بعض المثقفين أن الدين يعد عائقا للتنمية أو التطور، مرجعه وسببه موقف فكري أو سياسي أو عدم فهم لحقيقة الدين وأهدافه، وعجز عن استيعاب ذلك بروح علمية منفتحة مستثمرة جميع العناصر والمؤثرات لدفع الانسان نحو التنمية، والدين هو أحد هذه العناصر المؤثرة والإسلام باعتباره خاتم الأديان جاء بروح قوية تدفع الانسان الى أن يتفكر فيما حوله ويستثمر ما منحه الله من قدرات ذاتية أو من الطبيعة، وأن يجعل منها فكرة ملازمة لإيمان الانسان بدينه وربه، فقد دعا الإسلام الى تعمير الأرض والاستفادة من خيراتها، ومفهوم التعمير يعبر عن التنمية في مفهومها الإسلامي، اذ ليس المقصود من ذلك هو التعمير المادي الحسي، بل التعمير بمعنى التطوير والتنمية.

3. **أنها ظاهرة تاريخية مستمرة:** ارتبطت التنمية بكثير من الأطوار التاريخية التي مرت بها البشرية من التخلف والحياة البدائية الى ظهور حاجات الانسان وبحثه عما يلبي تلك الحاجات، وما بذله من جهد أدى الى تطور متنام في الحياة الإنسانية، من خلال استخدام المعطيات الطبيعية والمادية التي أسهمت فيما وصل اليه الانسان من تقدم ورقي، فقد شهد القرن الرابع عشر أو ما يقاربه من القرن العاشر الميلادي تطورا في مختلف جوانب الحياة برزت من خلاله الابداعات العلمية والفكرية التي ساهمت في وضع اللبنات الأولى للتطور العلمي في العصور التالية، فقد برز العلماء والمفكرون المسلمون كرواد للحضارة الإنسانية ومن خلال اسهاماتهم انطلقت حركة البحث العلمي والتقدم الحضاري، ثم جاءت الثورة الصناعية واكتشاف الآلة البخارية وغيرها تعتبر مؤشرا على ما وصل اليه الانسان في تلك المرحلة، ومازال عصر غزو الفضاء والاتصالات والكمبيوتر والمعلوماتية يسجل يوما بعد يوم وقائع معاصرة ستصبح يوما ما حلقة متصلة مع غيرها من الحلقات التاريخية التي عرفت البشرية من خلال استمرارها مرتبطة بصورة مباشرة بما تصل اليه من تقدم وتنمية.

4. **أنها ظاهرة اجتماعية:** على اعتبار ان التنمية مرتبطة بحياة الانسان فهي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، ولأن هذا التغيير الاجتماعي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بناءه الوظيفي أو في نظمه الاجتماعية أوفي أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 59.

اليها. اذن فالتنمية الاجتماعية تنصب على كل تلك الجوانب كما أنها تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العمالية ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر ومشكلات التغير الاجتماعي السريع.[1]

5. **أنها ظاهرة اقتصادية:** إن مفهوم التنمية ارتبط كثيرا بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صور التنمية، فيعرفها الاقتصاديون على أنها: "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان"، وتعد التنمية ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد من تأثير واضح في مدى تقدم برامج وخطط التنمية، ففي الدول النامية ذات المستوى الاقتصادي المتوسط أو المتدني تكون هذه البرامج محدودة وقاصرة عن تحقيق متطلبات التنمية الشاملة، بينما في الدول الصناعية أو ذات المستوى الاقتصادي العالي تنفذ برامج تنموية متقدمة وخلال فترة وجيزة.

6. **أنها ظاهرة كلية:** بمعنى أن التنمية هي ظاهرة شاملة كلية في شتى جوانب الحياة، فالتنمية عملية تشترك فيها كافة المتغيرات والمؤثرات التي يتكون منها المجتمع، اذ لا يمكن احداث تنمية مع اهمال جانب من جوانب المجتمع، حيث يشير "جورج لوفاش" إلى وحدة الظواهر الاجتماعية وعلومها المختلفة وصعوبة الفصل فيما بينها، وذلك نظرا لصعوبة التحديد المنهجي لتقسيم هذه العلوم، حيث يرى أن كثيرا من التقسيمات التي تمت قد ارتكزت على أسس أكاديمية صرفة بينما الانسان كائن اجتماعي متكامل، ويجب النظر اليه والى حياته وسلوكياته التي تنبثق منها الظواهر المختلفة كوحدة واحدة وأن التنمية هي الظاهرة الكلية التي تعبر عن حركة هذه الظواهر مجتمعة.

خامسا: صيغ التنمية

هناك أربعة مراحل أساسية تشكل صيغ تنمية المجتمع وهي:[2]

1. **التنمية كعملية:** ويكون فيها التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النموذج من البسيط الى الأكثر تعقيدا، ويقاس هذا الانتقال في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو اجتماعية.

2. **التنمية كمنهج:** ويتم فيها التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في ظل هذا البعد بالعملية القائمة، والخلاف يكمن في نقاط التركيز، فالتركيز هنا يكون على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وعليه تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخلق الهدف.

3. **التنمية كبرنامج:** وتكون بالتركيز على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج هو ذاته هدف.

4. **التنمية كحركة:** يكون التركيز هنا على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الايمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها.

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، المرجع السابق، ص. 64.

[2] خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق" (أطروحة دكتوراه فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص. 10.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية وأهدافها

تسعى التنمية المحلية إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحسين أوضاع السكان المحليين في مختلف المجالات، وبالتالي سنتناول في هذا الفرع من البحث تعريف التنمية المحلية وأهدافها.

أولا: تعريف التنمية المحلية

لقد تعددت تعريفات التنمية المحلية إذ يعرفها **P. Nelson Reid** على أنها " جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات تتعلق بالبدء في القيام بعمل اجتماعي (مثل التدخل المخطط) لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية".[1]

يؤكد هذا التعريف على أن التنمية المحلية تعتمد على الجهود الذاتية لتحسين الأوضاع المجتمعية في ضوء أهداف متعارف عليها. [2]

أما التعريف الذي قدمه **آرثر دانهام Arthur Dunham** يعتبر من أهم التعاريف التي وردت عن التنمية المحلية فهو يرى أنها العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام.[3]

ويتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمته **الأمم المتحدة** للتنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[4]

ويرى بعض الباحثين أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكافة سكان أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة. [5]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها عملية تنويع واثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، وبالتالي فهي ستكون نتاج لجهود سكان هذا الإقليم.[6]

أما الباحث **رشاد أحمد عبد اللطيف** فهو يرى أن التنمية المحلية هي:[7]

1. كل الجهود البشرية المبذولة من أجل احداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع.
2. أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل هي عمل انساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات، ويمتد الى كل المجالات وكافة

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1 (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011)، ص.21.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] محمد خشمون، **"مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة سوسيولوجية" في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 33 (جوان 2010)، ص. 343.

[4] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1 (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 31.

[5] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص. 138.

[6] Nait Merzoug et Kouadria Nouredine et Amara Fatah, "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba", **Revue des sciences humaines**, université mohamed kheider biskra, No24 (mars 2012), p .10.

[7] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.84.

المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع.

3. أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود ومتناسقة وذات هدف مشترك.

4. أنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها.

5. أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.

6. أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.

ويرى الباحث **عبد الخبير محمود عطا محروس** أن التنمية المحلية تتمثل في مجموع السياسات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام الدخول وهي عملية شاملة، فهي وان كانت تبدو عملية اقتصادية الا أن هدفها في نهاية المطاف هدف اجتماعي.[1]

كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية من أجل رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير وضمان استمراريته مع اشراك الانسان المحلي.[2]

وتعرف التنمية المحلية اجرائيا على أنها مجموعة العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ في المجتمع المحلي، والتي تقوم على أساس اشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا، في إطار متكامل ومتناسق مع الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة.[3]

والجدير بالذكر أنه لا يوجد اجماع حول مفهوم التنمية المحلية، غير أنه يمكن استخلاص جملة من العناصر تساعد على ضبط حدود هذا المفهوم، منها أن التنمية المحلية هي مقاربة ذات أبعاد متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إقليمية)، وشاملة أفقية هي كذلك إرادية تشاركية، اذ تتطلب مشاركة أصناف مختلفة من الفاعلين (عموميين، خواص، سكان)، وتتخذ من إقليم معين مجالا لها، من خلال كونه مجالا معاشا يتمتع بهوية وعلاقات أكثر كثافة بين الفاعلين المحليين، مما يسمح بتكوين اطار تفاهم وتشاور من أجل صياغة استراتيجية متكاملة، كما أنها تتخذ من الموارد المحلية أداتها وغايتها عن طريق تفعيل وتثمين تلك الموارد دون الانغلاق على الذات.[4]

---

[1] عبد الخبير محمود عطا محروس، "تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي: الضرورات والمتطلبات، الأدوار والمحددات، الرؤية والرسالة" (ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية، يومي 25 و26 ماي 2008)، ص. 10.

[2] الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، (ورقة بحثية، أوت 2007)، ص .09.

[3] محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة سوسيولوجية"، المرجع السابق، ص. 343.

[4] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص. 32.

ثانيا: ظهور مصطلح التنمية المحلية

لم يذكر مصطلح التنمية المحلية في الأدبيات الاقتصادية، فقد كان يركز المنظرون الاقتصاديون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، الا أنه منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. وقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع، ثم التنمية الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة.[1]

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في فرنسا في بداية الستينات كرد فعل على قرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من اعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وذلك عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، وقد كانت هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات وتطلعات سكانه، مما جعلهم يطالبون بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن مركز القرار بالعاصمة. الا أن هذا الأمر كان مرفوضا في البداية لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وفي بداية الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من قبل مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي DATARالفرنسية والتي أقرت في مخطط (1988/1984) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.[2]

ثالثا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية

تحتل التنمية المحلية مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، على اعتبار أنها عملية ومنهج يتم من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة، والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل.[3]

ومن أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية تتمثل فيما يلي:[4]

- **أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة:** وتتمثل في زيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة، فقد أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الاعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي الى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.
- **أسباب عملية:** وتتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية، تتمثل أهمها في الآتي:

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص. 12.
[2] نفس المرجع، ص. 13.
[3] فريدة كافي وزكية آكلي، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **في مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، مارس 2017، ص. 95.
[4] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص. 36.

1. الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى، مما أدى الى ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأراضي المنتجة والترف الاستهلاكي الزائد، وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
2. الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة كالزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.
3. تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور السكان في كافة المناطق للإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
4. التوجه نحو اللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا، ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وبكفاءة وفعالية.
5. تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يساهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

إذن فالتنمية المحلية أصبحت عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومفتوح وديناميكي، وينظر لها كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع، وأن النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة، حيث تساعد هذه النظرة في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة، مما يساهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.[1]

رابعا: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية والبلدية) عن الأهداف العامة للدولة، حيث أن الهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الافراد والجماعات بالإضافة إلى الأهداف التالية:[2]

1. القضاء على الفقر والجهل والتخلف، من خلال فتح مناصب شغل مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد، كذلك توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، بالإضافة الى فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
2. تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.
3. تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، واشعارهم بفعاليتهم في المجتمع وأنه بإمكانهم تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات.
4. تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
5. تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.

[1] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص. 37.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما تسعى عملية تنمية المجتمع المحلي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. أن تشمل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
2. عدم الاخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية.
3. نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة من خلال زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية.
4. تنمية قدرات القيادات المحلية من أجل الاسهام في تنمية المجتمع.
5. تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية الى الحداثة.
6. العمل على توفير المناخ الملائم لتمكين السكان المحليين من الابداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
7. توفير التسهيلات الممكنة من أجل تطوير المناطق المحلية وإتاحة المزيد من فرص العمل من خلال جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لهذه المناطق.
8. ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وكذا تعزيز روح العمل الجماعي.

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين وهما:[2]

الجانب الأول: رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن ملاحظته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني.

الجانب الثاني: ويتعلق بتحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتحديث بنيات الري، وتأهيل الكوادر، وبناء القدرات، وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي لتحويل المجتمعات القروية المنعزلة الى مجتمعات زراعية حديثة.

الفرع الثالث: نماذج التنمية المحلية ومؤشراتها

إن ممارسة التنمية المحلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية ما بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة للسكان المحليين، ومن خلال هذا الفرع سنتناول كل من نماذج التنمية المحلية ومؤشراتها.

[1] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص ص. 139. 140.
[2] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص. 41.

أولا: نماذج التنمية المحلية

من الصعب وضع نموذج مثالي للتنمية المحلية نظرا للاختلافات المتباينة بين المجتمعات المحلية، ولذلك يمكن تصنيف نماذج التنمية المحلية الى ثلاثة أصناف من النماذج الإنمائية وهي كالآتي:[1]

1. **النموذج التكاملي:** يشمل النموذج التكاملي كل البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، والتي بدورها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، يقوم النموذج التكاملي على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية. ولكي ينجح النموذج التكاملي يجب توافر شبكات الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئات العليا المركزية والهيئة النوعية الوظيفية من خلال مؤسسات وهيئات ولجان دائمة أو مشتركة تسهر على مراقبة وتنفيذ البرامج الإنمائية، ويتم ذلك عن طريق تكامل المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن إدارة التنمية المحلية والتنمية القومية، وفي ظل توافر قدر معين من اللامركزية في اتخاذ القرارات لتنفيذ برامج التنمية المحلية.
2. **النموذج التكيفي:** إن النموذج التكيفي يتفق مع النموذج التكاملي في أن برامجهما تنبثق على المستوى المركزي، الا أن النموذج التكيفي يختلف عن النموذج التكاملي في أن النموذج التكيفي يركز على عمليات التنمية على المستوى المحلي من خلال التركيز على الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي بالنموذج التكيفي لأنه قابل للتنفيذ في ظل أي نوع من التنظيم الإداري ولا يتطلب استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم.
3. **نموذج المشروع:** إن نموذج المشروع يطبق في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكنه يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. وحسب بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التي تم تجريبه فيها.

ويمكن القول أن تنوع مشاريع وبرامج التنمية المحلية واختلاف طبيعة البيئة المحلية تفرض تطبيقات متنوعة للتنمية المحلية، وليس تطبيقا مثاليا ونمطيا لنماذج التنمية المحلية من خلال مراعاة الظروف المجتمعية السائدة في كل دولة، كما أن نجاح تطبيق أي نموذج للتنمية المحلية مرهون بمدى الالمام الشامل بالإمكانيات البشرية والاقتصادية المحلية واحتياجات المجتمعات المحلية.[2]

ثانيا: مؤشرات التنمية المحلية

يشير المؤشر في المفهوم اللغوي إلى ما يدل أو يوضح الشيء، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة. فمن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم، ومنها ما يعبر عن اتجاهات وقيم عامة. فبعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية ومنهم Higgins والذي يربط بين التنمية والمساعدات الأجنبية، و كذلك Ellis,s والذي يربط بين التنمية واشباع احتياجات الافراد في المجتمع،إذ يرى أن المؤشرات التي تدل على التنمية في الدولة يمكن أن تستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات لتشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم.

[1] انزارن عادل، "الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع والآفاق دراسة حالة بلدية باتنة (2002-2010)" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، جوان 2011)، ص. 41.
[2] نفس المرجع، ص. 42.

أما البعض الاخر من المفكرين يعتمدون على أكثر من مؤشر يستدلون من خلاله على التنمية ومن بينهم Rowk والذي ربط بين التنمية والمؤشرات التالية: السكان، الصحة، التغذية، الإسكان، الدخل، الاستهلاك، العمالة، ظروف العمل، التعليم، الثقافة، الملكية الزراعية وأنواعها، أما Bauuer

و Yamey,T فانهما أدرجا المؤشرات الدالة على التنمية بالشكل التالي: طبيعة النشاط الزراعي، أساليب الإنتاج، نسبة الأمية، معدل المواليد والوفيات.[1]

والملاحظ أن هناك مؤشرات بعضها مرتبط بالنواحي الاقتصادية، والبعض الآخر مرتبط بالنواحي الاجتماعية، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام 1954 الى أن التنمية يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية مثل: مستوى المعيشة في المجتمع، قياس الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المقبولة من المجتمع، والتي قررت بواسطة المؤسسات الوطنية أو القومية. كما أضاف تقرير ثاني للأمم المتحدة عام 1971 بعدا آخر يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للتنمية وهو الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه ومجالات العمل المتاحة كأساس لقياس التنمية.[2]

ولقد رأى الباحث **سيرز Seers, D** في كتابه " قياس التنمية": أن التنمية مفهوم معياري ضمني، وأنه غالبا ما يكون مرادفا للتحسن أو التقدم، حيث تهتم التنمية بتحسن أحوال المجتمع ومواجهة الاحتياجات التي يعبر عنها أفراده والتي تشبع الاحتياجات الإنسانية.

بينما أشار الباحث **دونالد مجران Donald Maggrahan** أن التنمية تعني حصر الرغبات، أو ما يتطلع الناس اليه أو ما يتطلع المجتمع الى تحقيقه، أو صورة نموذجية للمستقبل، كما يرى أن التنمية تحتوي على تغيرات في البناء وتغيرات في الاتجاهات، وهي ليست مهمة فقط بالنسبة للأفراد، ولكنها مهمة كجزء من عملية تحقيق الأهداف. أي أن الباحث مجران يركز على الأشياء المحسوسة من خلال انجاز المشروعات التي تواجه احتياجات المجتمع، وعليه فان هناك أبعاد أخرى للمؤشرات الدالة على التنمية وتتعلق باتجاهات سكان المجتمع، التغير في الأنظمة، اشباع الاحتياجات، درجة المسؤولية الاجتماعية.[3]

بناءا على ما سبق يمكن الإشارة إلى المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الهيكلية للتنمية وهي كالتالي:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** يعتبر الدخل من المؤشرات الأساسية لأنه هو الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وتجدر الإشارة الى أن هناك صعوبة في تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن اجمالي الناتج القومي وكذلك عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير تلك المؤشرات.[4]

أ- **الدخل القومي الكلي:** إن زيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، كما أن نقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، وعليه فان الاعتماد على هذا المقياس قد يؤدي الى استنتاجات غير دقيقة.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1 (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011)، ص.123.

[2] نفس المرجع، ص. 124.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] بن الطاهر حسين، "التنمية المحلية والتنمية المستدامة" **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24 (مارس2012)، ص. 457.

ب- **الدخل القومي الكلي المتوقع:** بعض الباحثين يقترحون الاعتماد على الدخل المتوقع في قياس النمو الاقتصادي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة يمكنها أن تستغلها بتوظيف وسائل تقنية متطورة.

ت- **معيار متوسط الدخل**: فالزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشرا للتقدم ولعملية التنمية السريعة هي تلك الزيادة التي تصاحب تغير الوضع الاجتماعي المترتب على تصحيح الاختلالات الهيكلية، أما بالنسبة للزيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فإنها لا تعتبر تنمية على الاطلاق طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من الارتفاع الكبير في متوسط دخل الفرد.

2.**المؤشرات الاجتماعية:** تتعلق المؤشرات الاجتماعية بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع (جوانب صحية، جوانب التغذية، جوانب تعليمية وثقافية)، وما يعتريها من متغيرات. ويمكن الإشارة للمؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

أ- **المعايير الصحية:** من بين المعايير التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، حيث أن ارتفاع عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء.
- معدل توقع الحياة عند الولادة، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي أما إذا انخفض هذا المعدل فانه يدل على درجة التخلف الاقتصادي.

ب- **المعايير التعليمية:** للتعليم أثر إيجابي على الإنتاج والاستهلاك، اذ يساهم الانفاق على التعليم في تنمية الموارد البشرية وتأهيلها، وللتعرف على المستوى التعليمي والثقافي هناك مجموعة من المعايير منها:[1]

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل التعليم في المرحلة الأساسية، في الثانوية وغيرها.
- نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله إلى اجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى اجمالي الانفاق الحكومي.

ت- **معايير التغذية:** وللتعرف على مستوى التغذية هناك مجموعة من المؤشرات منها:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية.

ث- **معيار نوعية الحياة المادية:** إن هذا المعيار مركب، فهو يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة، مثل: (توقع الحياة عند الميلاد، معدل الوفيات عند الأطفال، معرفة القراءة والكتابة). إن هذا المعيار يهتم بالنتائج دون أن يتعرف الى الجهود المبذولة لتحقيقها، كما أنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

ج- **معيار دليل التنمية البشرية:** فقد نجح برنامج الأمم المتحدة عام 1990 في الوصول إلى معيار جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، وهو معيار مركب كذلك

[1] بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص. 458.

مثل معيار نوعية الحياة المادية، حيث يحاول الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية مثل: (توقع الحياة عند الميلاد، معرفة التحصيل العلمي، معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية، متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية).

1. **المؤشرات الهيكلية:** اتجهت الدول المتقدمة إلى التصنيع من أجل توسيع قاعدة انتاجها وتنويعه، بالإضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة، بحيث كانت الدول النامية تمثل سوقا لتصريف منتجات الدول المتقدمة من السلع المصنعة ومصدرا للمواد الأولية، ومن بين المؤشرات الهيكلية المستخدمة في قياس التنمية نذكر ما يلي: [1]

أ- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى اجمالي الناتج المحلي.
ب- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى اجمالي الصادرات.
ت- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية ومبادئها

إن التنمية المحلية ليست مجرد شعارات بل هي مجموعة من الحاجات والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وبالتالي لا بد من توافر بعض العوامل الهامة من أجل إنجازها، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين سيختص الفرع الأول بمقومات التنمية المحلية في حين سيختص الفرع الثاني بدراسة مبادئ التنمية المحلية.

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية

يقوم مفهوم التنمية المحلية على مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات، وتتمثل مقومات التنمية المحلية فيما يلي:[2]

1. **المقومات المالية:** إذ بعد المال عاملا أساسيا في عملية التنمية المحلية، فنجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها من ناحية وتوفير الخدمات للمواطنين يتوقف الى حد كبير على حجم مواردها المالية، فكلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية كلما أمكنها ذلك من ممارسة اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، ويتطلب تسيير هذه الموارد وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال من خلال التخطيط المالي الجيد بالإضافة الى الرقابة المالية المستمرة. كذلك ضرورة توفر نظام محاسبي كفء وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

2. **المقومات البشرية:** إن من أهم العناصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية هو العنصر البشري، حيث أن هذا الأخير هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، كما أنه يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ويقوم بتنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها وإعادة النظر فيما يقابله من مشكلات، وكذا وضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. يمكن النظر لدور العنصر البشري في التنمية المحلية من خلال زاويتين هما:

- **الأولى:** وهي أن العنصر البشري هو غاية التنمية، فهدف التنمية هو الانسان.

[1] بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص. 459.
[2] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص. 25.

- **الثانية:** إن العنصر البشري هو وسيلة لتحقيق التنمية.

إذن فمن أهداف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية...)، فالإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك الطاقة والقوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية.

3. **المقومات التنظيمية:** إن المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية الى جوار الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. حيث يقوم نظام الإدارة المحلية هذا على مبدأين أساسيين هما:[1]

- **مبدأ الديموقراطية:** اذ تفتح الإدارة المحلية الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه للاهتمام بالشؤون العامة، بحيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديموقراطية.
- **مبدأ اللامركزية:** أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور الى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية تغيير حضاري مقصودة ومخطط لها، وهي تقوم على مجموعة من المبادئ، تتمثل هذه المبادئ في الآتي:[2]

1. **مبدأ الشمول:** ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما يعني الشمول أيضا أن تشمل التنمية كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع قدر الإمكان، من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وارضاء المواطنين.
2. **مبدأ التكامل:** ويعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، أي أنه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، حيث توجد هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، ويعني كذلك التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي الا احداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي.
3. **مبدأ التوازن:** ويعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، ففي المجتمعات الفقيرة مثلا تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، أما القضايا الأخرى فهي بمثابة فروع منها.
4. **مبدأ التنسيق:** إن هذا المبدأ يهدف إلى توفير جو مناسب يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك يؤدي

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص.27.

[2] رحماني موسى والسبتي وسيلة، "تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي" **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23 (نوفمبر 2011)، ص .296.

الى تضييع الجهود وزيادة التكاليف، وعليه فانه تبذل محاولات عديدة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف القضاء على هذه النقائص والتقليل من آثارها.

كما يضيف الباحث **رشاد احمد عبد اللطيف** مبادئ أخرى تتمثل في:[1]

1. أن تستهدف مشروعات التنمية المحلية احداث تغيير في الاتجاهات واشباع الحاجات، بحيث أن اثارة وعي الناس واحساسهم بأن التحسن في أحوالهم ناتج عن جهودهم، وأن عليهم أن ينتظروا المزيد من التحسن طالما أنهم يتزودون بالمعرفة ويقفون على الجديد من الوسائل والأفكار، كما أن اشباع الحاجات واكساب الأهالي أسلوب التفكير المناسب والتخطيط العلمي وتنفيذ المشروعات.
2. ضرورة مساهمة الأهالي في شؤون مجتمعهم والعمل على تنشيط أجهزة الحكم المحلي القائمة، من خلال الاستفادة من الجمعيات الأهلية، المدارس، المراكز الاجتماعية في الريف، النوادي، والعمل على إيجاد مجلس يضم كل هذه المؤسسات ويتفاعل مع المجتمع سواء كان ريفيا أو حضريا.
3. تدريب القادة المحليين للقيام بدورهم، من أجل معرفة كيفية التعامل مع الناس وتفهم مشاكلهم، واكتساب المهارات الأساسية في إدارة الجلسات.
4. ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي، فلا ينبغي لها أن تقف جهودها على مجرد التشجيع وحث الأهالي على العمل، بل عليها تقديم المساعدات الفنية لقيام هذه البرامج على نحو يدعم سياسة الدولة في احداث التنمية.
5. وضع سياسة ثابتة ونظام اداري خاص، اذ يضم هذا الجهاز ممثلين عن الهيئات والوزارات المعنية ويكون هدف هذا الجهاز هو وضع السياسة العامة وتنسيق الجهود الأهلية والحكومية والقيام بأبحاث في مجال التنمية.
6. ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الأهلية في برامج ومشروعات التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي، فالحكومة عليها أن تشجع تضافر الجهود الأهلية على المستوى المحلي وتنسيق الأعمال مع المؤسسات الأهلية وبعضها لضمان العمل المشترك في مجالات التنمية.
7. أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي، فالمجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معزل عن الدولة، بحيث أنها تعتمد عدة أمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة، فالتعاون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة للتنمية، وكذلك بالنسبة للدولة، فالكثير من المشاكل لا يمكن حلها الا ببرامج شاملة على المستوى القومي مثل: اصلاح الأراضي، البطالة، نقل التكنولوجيا، استخدام الطاقة الكهربائية، الصرف الصحي، الانارة...وغيرها.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص. 227. 229.

المطلب الثالث: المراحل الأساسية للتنمية المحلية والنظريات المفسرة لها

اكتسبت التنمية المحلية أهمية كبيرة كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة، ولذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين سنتناول المراحل الأساسية لعملية التنمية المحلية في الفرع الأول والنظريات المفسرة للتنمية المحلية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المراحل الأساسية للتنمية المحلية

يرى الباحث **أحمد عبد اللطيف** أن عملية التنمية المحلية تمر بعدة مراحل وهي كالتالي:[1]

1. **مرحلة البدء:** تتسم هذه المرحلة بشك المجتمع المحلي في مقدرته على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه، اذ يرى أن الجهة الوحيدة القادرة على حل المشكلات هي "الحكومة"، وأنه لا قوة له في دفع عملية التنمية، وبالتالي تتدخل الخدمة الاجتماعية للتأثير على أفراد المجتمع المحلي واذكاء الثقة لديهم بقدرتهم على التغير والوصول الى أهدافهم، وكذا توضيح المضار التي سوف تنجم نتيجة عدم الاعتماد على النفس في حل المشكلات.
2. **مرحلة الانطلاق:** وفيها يشعر أفراد بأنه يمكنهم تغيير بعض الأوضاع والقيام بالمسؤوليات المسندة إليهم وتحقيق حدة مقاومتهم للتغيير، وان تم هذا الشعور ببطء الا أنه لا يتراجع ويسير قدما نحو تحقيق الهدف وتقوم الخدمة الاجتماعية في هذه المرحلة بإيضاح نواحي التقدم التي أحرزها المجتمع، بث روح الثقة بين أفراد المجتمع، وكذا مواجهة أي معوقات مضادة قد تؤدي الى خفض الروح المعنوية ومواجهة الشائعات التي قد تحد من قدرة المجتمع على مواجهة المشكلات.
3. **مرحلة الاستقرار النسبي والشعور بقيمة الإنجاز**: في هذه المرحلة يصل أفراد المجتمع إلى تحقيق الأهداف التي تحركوا من أجلها، ثم يسعون نحو تحقيق أهداف أخرى، وكلما تحقق هدف كلما شعروا بالقوة والقدرة على الإنجاز، وما يميز هذه المرحلة ارتفاع معدل الثقة بالنفس لدى الأهالي، تكامل الجهود الأهلية والحكومية، القدرة على ترتيب الاحتياجات حسب أهميتها، التحرك في ضوء الموارد المتاحة داخليا وخارجيا، المغالاة في الثقة بالنفس، بدأ الهبوط التدريجي لقوة المجتمع اذا لم يجد التوجيه المناسب، وبالتالي ففي هذه المرحلة على الخدمة الاجتماعية أن تساهم بـ:

- حث المجتمع على الاستمرار في عمليات التنمية ويتم ذلك بالاستفادة من المهارات والقدرات المتوفرة لديهم.
- اكتشاف القيادات الجديدة وتوجيه المسؤولين نحو اعداد برامج تدريبية تناسبهم.
- مواجهة أي مشكلات قد تؤثر على حماس المواطنين (كالتشكيك في قدرة المجتمع على حل مشاكله).

4. **مرحلة الهبوط التدريجي:** وفيها يشعر المجتمع أنه قد وصل الى أكبر قدر من المنفعة، مما قد يولد لديه نوعا من الملل والارهاق نتيجة استنفاذ قدر كبير من الجهد للوصول الى تحقيق تلك الأهداف، وشعوره أن العائد من التنمية لا يساوي الجهد المبذول، وقد يتعرض المجتمع الى بعض المشكلات (كارثة، حرب، أمراض، نزاع بين الأهالي أنفسهم...) مما قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذه المرحلة على الخدمة الاجتماعية أن تقوم بتعريف أهم المشكلات

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص. 16. 19.

التي يعاني منها المجتمع سواء ما يتعلق بالأفراد أو المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأهلية، ومن ثم وضع الآليات من أجل تفعيل الجهود المبذولة لاستمرارية عملية التنمية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتنمية المحلية

لقد شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان الكثير من الباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهرت عدة نظريات تناولت موضوع التنمية المحلية سيتم التطرق إلى أبرزها وهي كالتالي:

1. **نظرية أقطاب النمو:** ويمثلها كل من "فرانسوا بيرو"، "بودفيل"، "هيرشمان"، وغيرهم. ظهرت هذه النظرية في الستينيات، وقد ألهمت الحكومات في تلك الفترة محاولة منهم الى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف. حيث تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب، من خلال تقسيم البلد (الفضاء) الى اقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة الى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثم سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.
2. **نظرية القاعدة الاقتصادية:** وتعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فان مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي. وتقوم هذه النظرية بتقسيم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى:[1]

- **نشاطات قاعدية:** وهي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة.
- **نشاطات داخلية:** وهي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، والتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة ومن ثم تطوير البلد ككل.

3. **نظرية التنمية من تحت:** ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينيات، حيث تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي، أهمها ارتفاع أسعار البترول وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، مما ساهم في طرح أفكار للبحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خاصة بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم. اذن تركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها.
4. **نظرية المقاطعة الصناعية:** إن بدايات هذه النظرية تعود الى أعمال "ألفريد مارشال" (1890)، فقد كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة، والتي أطلق عليها اسم المقاطعة الصناعية. وقد تم تطوير هذه الأفكار على يد الإيطالي "بيكاتيني" (1979) خاصة في منطقة الوسط الشمالي بإيطاليا. فتؤكد هذه النظرية على أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع من خلال تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع، الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة، تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص.13. 16

5. **نظرية الوسط المجدد:** ظهرت هذه النظرية إثر بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين يرأسهم "فيليب ايدلو" حول الوسط المجدد، وتعتبر هذه النظرية أن الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، ويرى روادها أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، فالتنمية لا يمكن أن تحدث الا بوجود وسط (الإقليم)، والذي يحوي عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط. فالوسط حسب هذه النظرية هو المكان الأفضل للتطور واحداث التنمية.

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

تتسع مجالات ونطاق التنمية المحلية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، بحيث تم طرح التنمية المحلية كمفهوم له روابط قوية مما أدى إلى بروز عدة مجالات تنموية، نذكر منها ما يلي:[1]

1. **التنمية الاقتصادية:** ويقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي. فغايتها هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي. كما أنها تهدف أساسا إلى وضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها.

2. **التنمية الاجتماعية:** ظهرت التنمية الاجتماعية لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 فقد لفتت الخطة الخماسية للحكومة الهندية الأنظار اليها بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.[2]

   إن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير واعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل: الصحة، التعليم، الإسكان، الضمان الاجتماعي، والتي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية. وترتبط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية بحيث أنه لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، كما أنه لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[3]

3. **التنمية السياسية:** وتهدف إلى تنمية النظام الساسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار. فلا تكون التنمية السياسية الا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، هذا الأخير الذي لا يتم الا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة، كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ويلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية من خلال المشاركة السياسية.

---

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص. 20.

[2] مجموعة من الباحثين، التحولات السياسية واشكالية التنمية، المرجع السابق، ص. 226.

[3] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص ص. 21. 22.

4. **التنمية الإدارية:** وترتبط بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والاحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى الى تحقيق الأهداف والتطلع الى المزيد من العطاء والإنجازات. ويرتبط مفهوم التنمية الإدارية بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق لحل مشاكلها ورفع مستوى أداءها وتطوير سلوكها.

5. **التنمية الثقافية:** حيث تعتمد التنمية الثقافية على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات، وبالتالي فالتنمية الثقافية هي أساس في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، فكلما ارتفع المستوى التعليمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك الى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة.[1]

6. **التنمية البيئية أو المتواصلة:** وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تتعرض قدرة الأجيال إلى الخطر، والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وكذا تجديد المواد القابلة للتجديد بالإضافة إلى حماية البيئة الطبيعية.[2]

المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية

إن موضوع التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، فالأمر لا يقتصر على اهتمام الأكاديميون بل يشاركهم الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، فالتنمية هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، بالإضافة إلى أنها جزء لا يتجزأ من مخطط التنمية الشاملة في الدولة. وتحتل التنمية الريفية أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية

تعددت تعاريف التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظرون بها لهذا المفهوم.[3]

فقد عرف **البنك الدولي** التنمية الريفية سنة 1975 بأنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا من بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزارع ذوي الحيازات الصغيرة والمستأجرين والمعدمين.

---

[1] مجموعة من الباحثين، التحولات السياسية واشكالية التنمية، المرجع السابق، ص. 227.

[2] مصطفى يوسف كافي، **التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي-بيئي-إعلامي)**، ط1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.44.

[3] كرار محمد عبد الغني، "مساهمة العالم الريفي في نمو الاقتصاد الجزائري "دراسة قياسية لمحددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي للجزائر"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019/2018، ص. 25.

وحسب ماورد في تقرير للبنك الدولي فإن الفئة الغالبة من الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية.[1]

كما اشتركت كل من منظمتي **الفاو واليونسكو** في تعريف التنمية الريفية على أنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، الفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.

أما **الباحث روبير شامبير Robert Chambers** فيعرف التنمية المحلية على أنها استراتيجية مصممة لتمكين مجموعة من الناس، فقراء الريف رجال ونساء للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليه، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين والمستأجرين والمعدومين، وهي استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية.

المطلب الثاني: علاقة التنمية الريفية بالتنمية الزراعية

إن تطور مفهومي التنمية الزراعية والتنمية الريفية كان وفق التغيرات التي عرفتها المجتمعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، فمفهوم التنمية الريفية مفهوم حديث نسبيا مقارنة مع التنمية الزراعية، إذ تستهدف التنمية الزراعية القطاع الزراعي فقط أما التنمية الريفية فهي أوسع لتشمل التنمية الزراعية وتنمية المجتمعات الريفية.[2]

تشكل التنمية الزراعية نقطة الإرتكاز الرئيسية في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية، فدور الزراعة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي يتكون من ثلاث جوانب هي: الحماية الاجتماعية لسكان الريف، بناء رأس المال البشري والمحافظة عليه في المجتمعات الريفية، منع الهجرة المفرطة أو غير المبرمجة إلى المدن. كما تشترك التنمية الريفية مع التنمية الزراعية في أهمية زيادة الإنتاج الزراعي لكنها تتميزعنها بأنها تهتم بحسن توزيع الدخل والخدمات العامة الموجهة لصالح الفقراء من سكان الريف.[3]

إن كلا من الزراعة والتنمية الريفية المستدامتان تقدمان إطارا يشمل مبادئ التنمية المستدامة وتتضمن النجاح الاقتصادي والملائمة الثقافية والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والإنتاجية طويلة المدى، كما أن وسائل تحقيق الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين عديدة ومرتبطة بالممارسات الجيدة المتعلقة بالتنمية التي تركز على السكان وسبل المعيشة المستدامة والممارسات الزراعية البيئية السليمة ونظم الغابات المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد على المجتمع وتنمية السياسات التشاركية بالإضافة إلى نظم الزراعة الأصلية وشروط العمل العادلة والممارسات الزراعية الجيدة والامكانيات المتساوية للحصول على المياه، فإذا كانت ممارسة الزراعة والتنمية الريفية سليمة بيئيا وناجحة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا وإنسانية وتعتمد على منهج علمي شامل فإنهما تعتبران مستديمتان.[4]

---

[1] Baghdad Chaib et Naima Baroudi, "La stratégie du développement rural en Algérie dans un cadre de renouveau et approche participative", **Revue algérien de développement économique**, N ° 01, Décembre 2014, p. 35.

[2] كرار محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص. 13.

[3] نفس المرجع، ص. 14.

[4] نورين بومدين، **"تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد الرابع عشر، السداسي الأول 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص. 35.

المطلب الثالث: مقومات التنمية الريفية

تعتبر مقومات التنمية الريفية حجر الزاوية لتحقيق أهدافها في النهوض بالمجتمع ومن بين هذه المقومات نذكر ما يلي:[1]

- تلبية حاجات ورغبات الريفيين.
- مشاركة أفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية.
- أن تشتمل برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والأسرية والعمرانية والترويحية وغيرها.
- التكامل والتنسيق بين مشاريع التنمية الريفية أي التكامل بين الجوانب المادية والبشرية من خلال الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة، وكذلك التكامل بين الخدمات المختلفة بما يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد من عائدها لصالح المجتمع.

وحسب مجموعة من خبراء البنك الدولي فإنه للتخفيف من نسبة الفقراء في الأرياف لا بد من القيام بما يلي:[2]

- ضرورة تطوير التقنيات المناسبة وتكييفها من أجل تحسين وزيادة المنتوجات الزراعية.
- الالتزام بحل مشكلة البطالة ونقص العمال في النشاطات الريفية.
- أن يكون الحوار قائما على التفاهم المتبادل بين الفاعلين المتعددين وكذلك الشركاء.
- الإصرار على دمج مفاهيم جديدة حول القضايا الريفية وبالتحديد التنمية الريفية المستدامة.
- تنفيذ استراتيجية إنمائية طويلة المدى تستهدف المناطق والمجتمعات الريفية.
- التركيز على الأنشطة الاقتصادية الملائمة لهاته المناطق.

المطلب الرابع: متطلبات التنمية الريفية

إن منظمة الأغذية والزراعة **FAO** ترى أنه من أجل التقدم في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة لابد من العمل في ثلاث مجالات رئيسية هي:[3]

1. **بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:** وتعني بناء قدرات الناس لتمكينهم من المشاركة بصورة كاملة في أعمال تنميتهم، أي الحصول على التعليم الأساسي والمعارف الفنية والبيئية والاقتصادية، وتبادل المعلومات والخبرات، إلا أن الكثير من المعلومات غير متاحة أو لا يمكن الحصول عليها خاصة بالنسبة للمزارعين الفقراء، كما أن الفرص ضئيلة أمام الحوار حول اهتماماتهم، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن بناء القدرات قد تكون له فائدة كبيرة ما لم تتوافر المؤسسات الفعالة التي تتيح استخدام هذه القدرات، ففي الوقت الذي دخلت فيه الحكومات والوكالات العامة في

[1] نورين بومدين، المرجع السابق، 35.

[2] Baghdad Chaib et Naima Baroudi, "La stratégie du développement rural en Algérie dans un cadre de renouveau et approche participative", **Revue algérien de développement économique**, N ° 01, Décembre 2014, p. 35.

[3] نورين بومدين، المرجع السابق، ص. 39.

شراكات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مازالت الأبعاد المؤسسية والإدارية والتشريعية لهذه الشراكات الجديدة في حاجة إلى تعزيز.

2. **تعبئة الاستثمارات:** إن انخفاض الاستثمارات من القطاع العام في الزراعة واكب اقتطاعات في تدفق المساعدات الإنمائية على القطاع من الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف، فالمطلوب هو استراتيجية للاستثمار تحقق أقصى قدر من المنافع من خلال توجيه الموارد الحكومية المحدودة إلى المنافع العامة كالبيئة الأساسية للنقل التي يمكن أن تطلق التدفقات الاستثمارية من القطاع الخاص. كما يمكن أن تساعد التحالفات والشراكات الجديدة بين الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني، التي تسهلها زيادة التكامل العالمي في إعادة تحديد الأدوار التقليدية للمساعدات المالية والفنية الخارجية، كما قد تظهر فرص وآليات جديدة مثل صندوق البيئة العالمي والتجارة بالكربون لتوفير الأموال اللازمة لاستثمارات القطاع العام في النشاطات التي لها صلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

3. **استحداث التكنولوجيات التي تزيد الإنتاجية وتحافظ على الموارد الطبيعية:** يحتاج المزارعين الفقراء للتكنولوجيا وجهود البحث اللازمة لتدعيمها بصفة كبيرة إلا أن الطلب الفعال عليها منخفض للغاية، فالفقراء لا يمكنهم تحمل تكاليفها أو ما يتصل بها من مستلزمات كالماء والأسمدة وقوى العمل الإضافية، فالمطلوب هو زيادة تمويل القطاع العام للبحوث والإرشاد في المجال الزراعي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وتشتمل خطة البحوث المحتملة وضع ونشر نظم الإنتاج التي تحد من استنزاف الأراضي والمياه والموارد البيولوجية الناجم عن التكثيف الزراعي، والتكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تشمل نظم الإدارة المتكاملة مثل الزراعة العضوية والإدارة المتكاملة للآفات والزراعة المختلطة بالغابات والتكنولوجيات التي تتضمن سلامة الأغذية، كما لا ينبغي تجاهل المنافع المحتملة التي قد تقدمها تكنولوجيا التحوير الوراثي في المستقبل.

المطلب الخامس: سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالوسط الريفي من خلال مختلف استراتيجياتها وبرامجها الاستثمارية العمومية وسياساتها للتنمية الريفية، نظرا لأن غالبية بلدياتها تصنف ضمن خانة البلديات الريفية (979 بلدية من بين 1541 هي بلديات ريفية)، وعليه جاءت هذه البرامج من أجل تحسين ظروف معيشة سكان هاته المناطق. وقد شهدت سنة 2006 بعث سياسة التجديد الريفي بناءا على اجتماع الحكومة والولاة في نفس السنة ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي، وفي سنة 2009 انتهجت الجزائر سياسة التجديد الفلاحي والريفي وهي السياسة الحالية للتنمية الريفية.[1]

ولقد عرف المجال الريفي حركة وديناميكية من حيث البرامج والدعم الموجه له من طرف الدولة لم تكن معهودة من قبل، لأنها مست كل المناطق الريفية من سهوب وجبال وكل المستويات كالزراعة والسكن والتجهيزات، فقد كانت البداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA سنة 2000، ثم توسيع المخطط ليشمل البعد الريفي، فخلال 2002-2003 أصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبدأ التحضير لاستراتيجية وطنية، بمعنى تنفيذ هذه المخططات والبرامج ضمن استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، تلتها صياغة سياسة التجديد الريفي طموحها توفير شروط التنمية الريفية المستدامة من

[1] عبد الحكيم بيصار والهاشمي بن واضح، " سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية"، **في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 33 (02)، ص. 189.

أجل تجاوز مشاكل العالم الريفي وإعادة الاعتبار للمجالات الريفية ككل واسترجاع مفهوم "الوسط الريفي".[1]

1. **إصلاحات التنمية الفلاحية والريفية (2000-2008):** مع بداية 1999 وعودة الأمن للبلاد ونهاية برنامج التعديل الهيكلي تهيأت الظروف لإطلاق "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" عام 2000، والذي تمحور حول دعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية والرفع من مساهمة الفلاحة في تغطية الحاجات الغذائية وتحسين مستوى الأمن الغذائي، مع الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، تنمية قدرات إنتاج المدخلات الفلاحية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، كما أنه سعى لتوسيع المساحة المزروعة باستصلاح الأراضي الزراعية المقدرة بثمانية ملايين هكتار، مما استفادت 220 ألف مستثمرة فلاحية و 600 ألف مستثمرة معزولة في مناطق ريفية نائية، والتي تمثل 10 ملايين نسمة من سكان الأرياف، ومن أجل إنجاز المخطط تم إنشاء عدة صناديق كصندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية بموجب قانون المالية 2000، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA بموجب قانون المالية لعام 2000، صندوق استصلاح الأراضي بالإمتياز FMVC بموجب قانون المالية لعام 1998، بالإضافة إلى التأطير التقني متعدد الأشكال الملائم لطبيعة الأنشطة التقنية وخصوصية كل برنامج فرعي.[2]

وقد تجسد إهتمام الدولة بالتنمية الريفية أكثر بإصدار قانون 03/04 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بتنمية وحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ثم برنامجي تنمية الهضاب العليا وتنمية الجنوب عام 2005.[3]

وفي سنة 2004 تقرر ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية من خلال إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد البشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم. وقد تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم انشاؤها بواسطة أربع برامج لكل هدف، ويضم كل برنامج مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة تدور حول أربعة مواضيع موحدة وهي:[4]

- تحديث أو إعادة الاعتبار لقرية ما من خلال تحسين نوعية وظروف الحياة في الوسط الريفي.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المتوسطة والصغيرة من جهة، وتحسين الإقليم الريفي بجعله مطمع أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمله من منشآت جديدة من جهة أخرى.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية كالغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل.
- حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف كالمنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع والمنتوجات التاريخية والثقافية وتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية.

---

[1] كرود إيمان ولكحل عبد الوهاب، " مكانة الأوساط الريفية الجبلية ضمن حركية التنمية حالة ولايتي جيجل وميلة"، **في مجلة علوم وتكنولوجيا D**، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، عدد 46، ديسمبر 2017، ص. 47.

[2] منصور منال، " واقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر بين التحديات والآفاق"، **في مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 04، المجلد 02، جوان 2017، ص. 562.

[3] نفس المرجع، ص. 563.

[4] عبد الحكيم بيصار والهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص. 189.

إن سياسة التجديد الريفي تبدأ بتبني مفهوم "الأقاليم الريفية" وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي والذي يعتبر فضاء ذا معطيات خاصة وله ديناميكيته الخاصة به ومزودا بمشروع مستقبلي، وكذا الانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق للمدينة" إلى فكرة "الفضاء الخاص" وهو لب التجديد الريفي.

وقد تمت المصادقة على برنامج التجديد الريفي في أكتوبر 2006، ثم قانون التوجيه الفلاحي 08-16 في 2008/08/03 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة والريف.[1]

2. **سياسة التجديد الفلاحي والريفي (من 2009 إلى يومنا هذا):** تمثلت السياسة الحالية للتنمية الريفية في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهي سياسة مكملة لسياسة التجديد الريفي 2006، وقد تم انتهاجها في شهر فيفري 2009 خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي. وتتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة وهي:[2]

أ. **التجديد الريفي:** يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالريف هومرادف للمستقبل وقدرات للاكتساب والتثمين. وتقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، مع الأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إق.2025). إن التجديد الريفي يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج بصعوبة أكثر (كالجبال، السهوب والصحراء). كما يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض... الخ).

ب. **التجديد الفلاحي:** يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي ومردود القطاع من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، إذ يقوم بتشجيع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، ويهدف التجديد الفلاحي إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. وقد تم اعتبار عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية كالحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.

ت. **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** جاءت هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، خاصة بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها، والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، كما يهدف هذا البرنامج إلى: عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع، تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] منصور منال، المرجع السابق، ص. 564.

[2] عبد الحكيم بيصار والهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص. 191.

ث. **الإطار التحفيزي:** يشتمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي وتتمثل هذه الأدوات في: الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الواجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة، ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي، تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي، مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين، تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

المبحث الثالث: سياسة التوازن الجهوي

لقد بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها للتكفل بالحاجيات المحلية الخاصة بكل بلدية مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1969/1967)، كما تم بجانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها، وقد وجهت هذه البرامج الى 08 ولايات شمالية، ثم تطورت الى 18 برنامج بعد التقسيم الإداري لسنة 1974، والذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية. وعند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974) تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات، أما في ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر حيث تم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لامركزي تعرف بإسم المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD والتي ساهمت بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.[1]

المطلب الأول: تعريف سياسة التوازن الجهوي

يحمل مصطلح الجهوية في الجزائر فهما سلبيا فهو يميل نحو النزعة الجهوية التي تقترن بالممارسات السلبية والتي ترادف تفضيل جهة على حساب جهة أخرى، أو أنها تعني مسعى انفصالي **Régionalisme**، على عكس المفهوم الذي يشير إلى طريقة لتنظيم وتهيئة المجال **Régionalisation**. ولقد تم توظيف المفهوم السلبي للجهوية بحجة منع تفتيت وتقسيم التراب الوطني، وبالتالي تبرير عدم الخوض في مسألة الجهوية كخيار لتهيئة وتسيير وتأهيل المجال الوطني.[2]

لقد تم إدراك أهمية سياسة التوازن الجهوي في بناء الدولة الجزائرية المستقلة في مؤتمر طرابلس 1962، فقد كان من الضروري التصدي ومعالجة الاختلالات المجالية إثر السياسة الاستعمارية الفرنسية، وعليه فقد تضمنت كل المخططات الإنمائية الاشتراكية الثلاثية والرباعية والخماسية هدف تحقيق التوازن الجهوي من خلال الاستراتيجية التي تقتضي بعث أقطاب تنموية جهوية كمراكز إشعاع من خلال الأقطاب الصناعية من أجل خلق أقطاب اقتصادية جهوية. وقد تم التعبير بوضوح عن العزم على إعادة التوازن بين داخل البلاد والأقاليم الساحلية، فمن المفترض أن يساهم المصنع بتثبيت السكان في أماكنهم والحد من الاكتظاظ الديموغرافي في الأقاليم الساحلية. وقد أكد دستور سنة 1976 في المادة (22) على أن سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية من أجل تأمين تنمية منسجمة. [3]

---

[1] شويح بن عثمان، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية " (مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011/2010)، ص. 80.

[2] فاتح حاجي، " الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **في مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 26، 2018، ص. 121.

[3] نفس المرجع، ص.122.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التوازن الجهوي

لقد شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث اقتنعت السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق الا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والأنشطة الإنتاجية والسكان عبر كامل الإقليم وجهات الدولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم المجالين الريفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي، بالإضافة الى كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.
2. تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية، وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.
3. تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات الدولة ويتم ذلك عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وكذا تطوير قطاع الخدمات.

المطلب الثالث: مسار تجسيد سياسة التوازن الجهوي

احتضنت الجزائر بتاريخ 19 جانفي 1980 الملتقى الدولي الأول حول " التكوين والتهيئة الإقليمية في الجزائر" نظرا لبروز التهيئة العمرانية كنوع من أساليب التدخل المباشر سواء من خلال الأفكار أو الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين الظروف المعيشية للسكان على المستوى الإقليمي والوطني، كما أنه تم انشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وكذا مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية بالإضافة إلى فتح فروع التهيئة الإقليمية في الجامعة في أواسط الثمانينات، وقد تم تطبيق مبادئ ومعايير التهيئة العمرانية بصدور القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية، وقد ظهرت منذ الثمانينات نزعة نحو جهوية إقليمية واقعية وتجريبية تمثلت في رؤية المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات على ضرورة وجود مستوى وسطي بين الدولة والولاية، بحيث تم جمع جامعات التعليم العالي في شكل أكاديميات جهوية بالإضافة إلى الإذاعات المحلية في المدن الهامة وكذا الصحف الجهوية.[2]

وقد نص القانون الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على إنشاء 09 فضاءات جهوية للتهيئة الإقليمية يتكون كل واحد من عدة ولايات متجاورة تتماثل وتتكامل في الخصوصيات الفيزيائية والوجهات الإنمائية والجدول الموالي يوضح هذه الفضاءات.

[1] فؤاد بن رمضان، المرجع السابق، ص ص. 248. 253.
[2] فاتح حاجي، المرجع السابق، ص. 122.

الجدول رقم (01): فضاءات البرمجة الإقليمية

	الفضاءات	الولايات
01	شمال وسط (10 ولايات)	الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى.
02	شمال شرق (08 ولايات)	قسنطينة، ميلة، قالمة، سوق أهراس، جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف.
03	شمال غرب (07 ولايات)	وهران، عين تيموشنت، تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، غليزان.
04	السهول العليا وسط (03 ولايات)	الجلفة، الأغواط، المسيلة.
05	السهول العليا شرق (06 ولايات)	برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، خنشلة، تبسة.
06	السهول العليا غرب (05 ولايات)	تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، البيض، النعامة.
07	الجنوب الشرقي (04 ولايات)	بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية.
08	الجنوب الغربي (03 ولايات)	تندوف، بشار، أدرار.
09	الجنوب الكبير (ولايتين)	تمنراست، اليزي.

المصدر: فاتح حاجي، " الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **في مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 26، 2018، ص. 123.

بالنسبة لفضاءات البرمجة الإقليمية التسعة 09 هي عبارة عن إعادة تشكيل جغرافي للإقليم من أجل الوصول إلى خريطة تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات، كما تشكل إطارا للدراسة وتخطيط المشاريع انطلاقا من إشكالية مشتركة في إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجح ومشترك للتنمية، وتتضمن هذه الدراسات محاور تحليلية حول المعطيات الطبيعية للمجال الإقليمي والحالة الديموغرافية والاقتصادية والقاعدة الأساسية والعمران.[1]

ولم تطرأ أي تغييرات كبيرة على تنظيم المجال في الجزائر سوى زيادة عدد الوحدات الإدارية (الولايات والبلديات) خلال سنتي 1974 و1984، وبقيت التنمية المحلية في الجزائر مقتصرة على البلدية والولاية، وهناك نية لدى الدولة في تحقيق التوازن الجهوي فقد نص دستور سنة 2016 على أن "يضل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي".[2]

[1] فاتح حاجي، المرجع السابق، ص. 123.
[2] نفس المرجع، ص. 124.

المطلب الرابع: اتجاهات أساسية في التنمية المحلية

تحتل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور (نظرية التنمية) خلال نصف القرن الماضي، وتحيل التنمية المحلية في معظم الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو التجريبي، إلى التنمية الحضرية، حيث تتجه عملية تنمية المجتمعات المحلية لتحويلها إلى مراكز جذب مديني، غير أن النظرة المدققة تبين أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في التنمية المحلية:[1]

- ✓ **الاتجاه الأول**: وهذا الاتجاه يعطي للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية مدينية، وهذا النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. كما يعبر هذا النمط عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري المديني والتي قامت على أساس (الإحلال محل الواردات) في الدول المستقلة حديثا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي.
- ✓ **الاتجاه الثاني**: يرى هذا الاتجاه أن التنمية المحلية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري، وذلك من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها ذلك النمو الحضري، ووفقا لمسار التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ويمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثم في مرحلة تالية، تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة، غير أن النجاح في هذا التحول، يتطلب توفير جملة من المقومات منها الاستثمار في هياكل البنية الأساسية للمدن الجديدة، الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي، لا مركزية الخدمات المالية، من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدينية القديمة.
- ✓ **الاتجاه الثالث**: يرى هذا الاتجاه أن التوسع الحضري المديني على حساب الريف ليس مقدورا على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني استراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والارياف، وهذا النمط يتضح من خلال تجربة اليابان وتايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويتضح ذلك بإتباع استراتيجية مصممة "للتصنيع الموجه نحو الأرياف".

أي أن ظهور الاعتراف الرسمي بالتنمية المحلية في الجزائر كوسيلة للتقدم كان مع انطلاق العديد من السياسات بما في ذلك برامج التنمية البلدية (PCD)والبرامج القطاعية اللامركزية (PSD) والبرامج الخاصة بمناطق الجنوب وبرامج دعم النمو(PSRE) .[2]

وتتمحور هذه البرامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم

[1] جناي محمد علاء وبلواضح فاتح، "مكافحة التهرب الضريبي كهدف لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة" (ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين المشاريع، الإنجاز والتمويل، جامعة غرداية يوم الخميس 30 أفريل 2015).

[2] Nait Merzoug et Kouadria Nouredine, Amara Fatah, "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba", **revue des sciences humaines**, université mohamed kheider biskra, No24 (mars 2012), p .09.

لتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني، وبالتالي فإن هذه البرامج جاءت لدعم الإنعاش ومن ثم النمو.[1]

المبحث الرابع: الخدمة العمومية المحلية

لقد بينت عدة دراسات أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، على اعتبار أنها إدارة قريبة من المواطنين، كما أنها الأكثر معرفة بالظروف والحاجات المحلية، وكذا اشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي، وتنفيذها من خلال اثارة الوعي والاقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة عامة.[2]

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرانية والمرافق العامة، وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما:[3]

-الوظيفة التنموية: وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية ويمكن تقسيمها الى:

- ✓ وظائف مرتبطة باحتياجات السكان مباشرة.
- ✓ وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

-الوظيفة السياسية: وتتمثل في:

- ✓ تحقيق الديمقراطية السياسية محليا من خلال التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.
- ✓ دفع السكان المحليين للمساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي.
- ✓ تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع.

المطلب الأول: تقديم الخدمة العمومية في المجالين السياسي والإداري

تعمل الإدارة المحلية على توفير الخدمة العمومية للسكان والحد من الروتين والتسويف والمماطلة في اتخاذ الإجراءات ومحاولة إشراك السكان في تخطيط المشروعات المحلية وتنفيذها وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

المجال السياسي من خلال ما يلي:[4]

1. **تدعيم النظام الديموقراطي:** فالإدارة المحلية تهدف أساسا إلى اشراك المواطنين في إدارة شؤونهم بأنفسهم، فكثيرا ما يقال إن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديموقراطية، والديموقراطية

---

[1] مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات-دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المنعقد يومي 05 و06 ماي 2009، ص. 18.

[2] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص .145.

[3] عبد الرؤوف مشري، "الإدارة المحلية ودورها في تطوير المجتمعات النامية" **في مجلة العلوم الانسانية**، جامعة قسنطينة 1، عدد 40 (ديسمبر 2013)، ص. 451.

[4] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009)، ص.237.

على المستوى المحلي ديموقراطية إدارية حيث تسمح باشتراك المواطنين في إدارة شؤونهم ومرافقهم المحلية التي تتصل بحياتهم اتصالا مباشرا.

وتنص المادة (12) من قانون البلدية رقم 11-10 على أن يسهر المجلس الشعبي البلدي لوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.[1]

2. **تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين:** إن عملية اشراك المواطنين في إدارة مصالحهم المحلية أوفي الاشراف والرقابة على هذه المصالح، كما أن تدريبهم على كيفية اختيار ممثليهم في المجالس المحلية وبالتالي ممارسة الحرية الديموقراطية، ان كل ذلك يساعد على تنمية الوعي السياسي لدى هؤلاء المواطنين والقدرة على ممارسة حقوقهم السياسية والدستورية، فالإدارة المحلية تعتبر مدرسة عامة للحياة السياسية. فهي تعد المحكومين ويؤهلهم للقيام بدورهم كحاكمين عندما يحين الوقت الذي يتولون فيه سلطة الحكم. كما تنمي روح التعاون والتضامن بين الأفراد حتى يعملوا ليس فقط على مباشرة مصالحهم المشتركة بأنفسهم وانما أيضا بالنسبة للمصالح القومية.[2]

3. **إزالة التعارض بين السلطة والحرية:** فبإتاحة الفرصة للمواطنين المشاركة في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي، انما يتيح في الوقت نفسه فرص المناقشة والتداول بحرية مع القيادات أو الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات في مثل هذه الشؤون، حتى يتعرف كل منهم على وجهة نظر الطرف الآخر، مما يفسح المجال لحوار دائم ومستمر بين المحكومين والحكام، وبالتالي تزول الرهبة أو الخوف في التعبير عن الرأي أو في التعامل مع المسؤولين.

4. **مواجهة الأزمات والكوارث:** فالإدارة المحلية وسيلة فعالة لحماية إدارة الدولة وقت الحروب أو الكوارث، فكل وحدة إقليمية على مستوى الدولة تستطيع أن تقف بمفردها لتحقق الأمن وتتولى الدفاع وذلك على عكس المركزية التي إذا اتخل أمر في العاصمة أو الحكومة المركزية اختل الجهاز الإداري للدولة ككل. كما أن الإدارة المحلية وسيلة لمجابهة مشاكل بعض الأقليات السياسية في الدولة اذ تكفل لهم حرية القيام بإشباع حاجاتهم وإدارة مرافقهم، ومن ثم تضمن لهم عدم المساس بمعتقداتهم أو تقاليدهم، مما يخلق نوع من التجانس والتفاعل بين مختلف طوائف المجتمع وأجناسه، وبالتالي يتحقق الامن والاستقرار السياسي في المجتمع.

أما في **المجالي الإداري** فانه يتم تحقيق التنمية المحلية من خلال:[3]

1. **تحقيق فاعلية الوظيفة الإدارية:** حيث يجري توزيع وتجزئة الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية ووحدات إقليمية مستقلة، وتزاول هذه الجماعات المحلية النشاط الإداري على المستوى المحلي تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية، وتتفرغ هذه الأخيرة لأمهات المسائل وكلياتها، والتي تهم المجتمع بأسره تاركة التفاصيل والجزئيات لهذه الهيئات المحلية.

2. **الحد من البيروقراطية الإدارية:** ان اسناد المصالح المحلية لأجهزة لامركزية يؤدي الى القضاء على بيروقراطية الإدارة والتي تهتم بالشكل أكثر من اهتمامها بالنتائج، أي أنه يؤدي الى تبسيط الإجراءات الإدارية وتجنبها الى حد كبير الروتين والنمط الحكومي العقيم الذي يعتبر من سمات المركزية في الإدارة، فتركيز الوظيفة الإدارية في العاصمة قد يضطر المواطنين الى الانتقال

[1] أنظر المادة (12) من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011.
[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق، ص.237.
[3] نفس المرجع، ص .240.

اليها أو انتظار زمنا طويلا للرد على مطالبهم وهذا ما يتنافى في الواقع مع الوظيفة الإدارية عصب الحياة العصرية المتسمة بالسرعة والجدية. كما أن سلطة اتخاذ القرارات في المسائل المحلية أو العمل على تنفيذها بأيدي موظفين تابعين للحكومة المركزية يؤدي الى سيطرة هؤلاء الموظفين وارتفاع منطقهم على منطق أهالي الوحدات المحلية أصحاب المصلحة الحقيقيين، كما أن هؤلاء الموظفين لا يتوافر لديهم غالبا لا الدافع ولا الاستعداد لتقبل الآراء المحلية أو إقامة وزن كبير لها فالشكوى ضدهم يجري تحقيقها لا بالنظر الى المسائل التي تهم الوحدة المحلية وانما بالنظر الى مسائل عامة تتعلق بالإدارة ككل. وغالبا ما تكون النتيجة مراجعة القرار من هذه الزاوية، وحيث أن تنفيذ هذا القرار سوف يتم بنفس الموظفين وبنفس الروح المتأصلة فيهم فان ذلك غالبا ما يؤدي الى نفس النتائج السابقة. وبالتالي فان دور الإدارة المحلية يتضح من خلال استقلال المجتمعات المحلية بتقدير حاجاتها وباختيار أفضل الوسائل لإشباع هذه الحاجات.

3. **سهولة القيام بالإصلاح الاداري:** تتيح الإدارة المحلية تجربة نظم إدارية واقتصادية حديثة على مستوى ضيق كالقرية أو المدينة، فاذا ما ثبت نجاح هذه النظم أمكن تعميمها على مستوى الدولة، أما إذا ثبت فشلها فان ضرر تطبيقها سيكون محدودا بحدود القرية أو المدينة، وبالتالي فان العدول عنها يكون أمرا سهلا.[1]

4. **تحقيق الكفاية الإدارية:** تعتبر الإدارة المحلية من أكثر الأساليب استجابة لمتطلبات ومصالح الهيئات المحلية المختلفة، وذلك على أساس أن لسكان كل إقليم من أقاليم الدولة مصالح معينة يأملون في تحقيقها بشكل يشبع رغباتهم وأمانيهم، فاذا تركت لهم مهمة مباشرة هذه المصالح فانهم سيكونون أقدر من غيرهم على تحقيقها، نظرا لإدراكهم لأهميتها.

5. **ضغط النفقات والعدالة في توزيع الأعباء:** فالإدارة المحلية تكفل العدالة في توزيع الأعباء العامة على المستفيدين الفعليين من خدمات المرافق المختلفة، فهناك من المرافق ما تقتصر أهميته على إقليم معين بالذات دون بقية الأقاليم فمن العدل في هذه الحالة أن يقتصر تمويل هذه المرافق على سكان هذا الإقليم باعتبارهم المستفيدين من خدماتها، والأقدر على مراقبة الانفاق عليها بما يمنع الاسراف أو التبذير في الانفاق العام، اذن الإدارة المحلية تؤدي الى إيجاد توازن في مختلف أنحاء البلاد بصورة عادلة وبشكل يمنع افادة جماعات على حساب جماعات أخرى، أو طغيان المدن الكبرى على حساب القرى والمدن الصغرى.

المطلب الثاني: تقديم الخدمة العمومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

إن أهم النشاطات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي فيما يخص **المجال الاقتصادي** تتمثل في وضع البرامج الخاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة وفقا للسياسة العامة للمخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص التنمية الصناعية فانه يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يحدث في دائرة البلدية مؤسسة أو أكثر للتوسع الصناعي، لاسيما في مجال الصناعة التقليدية. كما يسهم المجلس في انشاء التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق ويقوم بتشجيعها من أجل التنمية الفلاحية ويشارك في جميع الأعمال المتعلقة بتعديل النظام الزراعي للأراضي الواقعة في دائرة البلدية، ويساهم كذلك في تشجيع استصلاح وزيادة الأراضي الفلاحية.[2]

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق، ص. 243.

[2] حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، المنعقد يومي 03 و04 ماي 2009) **في مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد السادس، ص. 89.

ويظهر دور الإدارة المحلية في إنشاء المشروعات الضرورية لإشباع حاجات السكان من انشاء الطرق والأرصفة والحدائق وتوفير المياه والكهرباء ومخططات تنظيم المواقع والأراضي وخدمات النظافة وغيرها. كما تعمل على إقامة المشاريع الاقتصادية ودعم الصناعات الحرفية الصغيرة والتوسع فيها، والعمل على تأمين خدمات النقل العام، وكذلك إقامة المشروعات الاسكانية لخدمة أبناء المنطقة المحلية وانشاء الأسواق التجارية وأسواق الخضار المركزية ومواقف المركبات وغيرها من الانشاءات التي يمكن تأجيرها للمواطنين لتدر دخلا ثابتا للمجالس المحلية لتعزيز قدراتها المالية. كما تقوم بتطوير أنواع جديدة من النشاط الزراعي والصناعي من أجل الاستغلال الأفضل لإمكانيات المنطقة المحلية.[1]

ويبادر المجلس الشعبي البلدي بكل العمليات كما أنه يتخذ الإجراءات اللازمة للتحفيز وبعث تنمية النشاطات الاقتصادية والتي تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي. بالإضافة إلى اتخاذه كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.[2]

أما **اجتماعيا** فإن الإدارة المحلية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. **تذكية الشعور بالانتماء الى مجتمع محلي متميز:** عندما تتشكل مجالس الوحدات المحلية من بين أبناء هذه الوحدات ومباشرتها لكافة الأنشطة التي تهدف الى اشباع حاجات المواطنين وتحقيق رغباتهم، انما يغرس في نفوس هؤلاء المواطنين الإحساس بأن هذه الوحدات ما وجدت إلا بهم ومن أجلهم، مما يجعلهم يلتفون حولها والعمل على تعضيدها، وهذا ينمي لديهم الشعور بالانتماء الى المجتمع الذي تعمل فيه هذه الوحدات والشعور بأنهم في مجموعهم يشكلون وحدة اجتماعية أصيلة تتبلور فيها علاقاتهم وارتباطاتهم وولائهم نحو المجتمع المحلي. فقيام الوحدات المحلية بتوعية الافراد وتوجيه طاقاتهم الى مجالات التنمية المختلفة يعد بمثابة تدريبات سلوكية لهم تدفعهم الى زيادة ارتباطهم بواقعهم الإقليمي واذكاء الاهتمامات الجادة لديهم، مما يساعد على صياغة شخصيتهم على أسس جديدة من الولاء والانتماء، نظرا لاقتناعهم بمردود مجهوداتهم التطوعية ممثلا في النهوض بالمناطق التي يعيشون فيها وتحديثها.[3]
2. **تسهيل تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية:** تعبر المشاركة الشعبية عن عملية إحساس بالمسؤولية الوطنية والاقتناع بضرورة البذل والعطاء من أجل بناء المجتمع وتطويره. ولكي تؤتي المشاركة ثمارها الحقيقية ينبغي التخطيط لها والتشجيع عليها بوسائل مختلفة. ويمكن أن تؤدي الجماعات المحلية في هذا الخصوص دورا بالغ الأهمية من خلال حفز وتنمية الوعي وزيادة الحماس والاهتمام لدى المواطنين بمدى أهمية المشاركة الفعلية بجهودهم الذاتية في تنمية شؤونهم المحلية مع بيان الفرص والوسائل التي يمكن لهم عن طريقها المساهمة في تحمل أعباء ومتطلبات مخططات التنمية المحلية، وبالتالي تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية.[4]
3. **قيادة عملية التغيير نحو الأفضل:** حيث تعمل على تخليص المجتمع من العادات والتقاليد السلبية والحد من مقاومة السكان المحليين للتغير الإيجابي البناء، كذلك العمل على زيادة قدراتهم لاستيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية والتطوير، بالإضافة الى توعية السكان وترغيبهم في عملية المشاركة لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي.[5]

[1] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص. 145.
[2] أنظر المادة (111) من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011.
[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق، ص. 246.
[4] نفس المرجع، ص .247.
[5] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص. 145.

4. **تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية:** على الإدارة المحلية النظر الى المواطنين والتعامل معهم على أساس أن كل واحد منهم انما هو كائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي الى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها، له رغبة في الإدارة واختيار من يمثله وتطوير مجتمعه المحلي والتعامل مع كل ما يطرأ فيه من مشكلات. اذن فالإدارة المحلية تقوم على ركنين من الناحية الاجتماعية هما: الجوار أي الصلة بين أعضاء المجتمع المحلي كجيران تتبلور فيهم صلات الانسان بغيره، والركن الثاني هو الاسهام: أي المشاركة فيهيأ الفرصة لكل فرد للاشتراك في اشباع حاجات المجتمع الذي يعيش فيه.[1]

5. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تهدف الإدارة المحلية بالإضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف مواطني الدولة عن طريق عدالة توزيع الأعباء المالية من خلال أن ما يتم تحصيله من ضرائب ورسوم يتم انفاقه على المرافق المحلية والتي تعمل في خدمة ممولي هذه الضرائب أو الرسوم، كما تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والحضر وذلك بمساعدة الأول على الخروج من تخلفه واللحاق بالثاني، خاصة في الدول النامية وذلك لتطوير الريف وتحديثه، أو على الأقل تحقيق عدالة توزيع الموارد المالية بين القرية والمدينة، فلا تستفيد المدينة على حساب القرية، مما يمكن من الارتفاع بمستوى الخدمات في الريف.

6. **إشراك السكان في تخطيط المشروعات وتنفيذها:** حيث تعمل الإدارة المحلية على إشراك السكان المحليين في تخطيط المشروعات وكذا تنفيذها، كما تقوم أنها تقوم كذلك بتوفير الخدمة للمواطن ضمن مبادئ الكفاية والفاعلية، والحد من الروتين والتسويف والمماطلة في اتخاذ الإجراءات.[2]

وقد حدد الباحث **بوزيدة حميد** أنشطة الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي وكذا الثقافي في النقاط التالية:[3]

- ✓ الإهتمام بالمستشفيات والقطاع الصحي، حيث تقوم الجماعات المحلية ببناء الهياكل الصحية المتمثلة في قاعات العلاج وعيادات الولادة، إضافة الى مكافحة نقل الأمراض المعدية.
- ✓ الإهتمام بالتربية والتكوين المهني، حيث تقوم الجماعات المحلية بإنجاز مؤسسات تعليمية وملحقات التكوين كما تشجع تنمية النظام التربوي، إضافة الى انجاز وتجهيز مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.
- ✓ تقوم بمساعدة العجزة والمسنين ودمجهم في المراكز الخاصة بهم، كما تساعد المعوقين لإمكانية حصولهم على ملفاتهم الخاصة بالإعاقة.
- ✓ إنجاز مؤسسات ثقافية وتسييرها وصيانتها كالمتاحف وقاعات السينما... الخ
- ✓ القيام بتشجيع وتطوير الأنشطة التربوية والرياضية للشبيبة بإنجاز دور الشباب.
- ✓ تساهم في تنمية السياحة وذلك عن طريق انجاز الفنادق الصغيرة والمطاعم والمراكز العائلية والمخيمات الصيفية وحدائق التسلية.
- ✓ حماية الثقافة والمحافظة على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية.

إذن فإن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية، وتقليل الفوارق في المداخيل والقضاء على الفقر المدقع وكذا إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا فقد تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجات الإنسانية وبالتالي أصبحت التنمية هي تنمية الانسان.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق، ص. 248.

[2] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص. 146.

[3] بوزيدة حميد، "تحديات تمويل ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر" (أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، " إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات"، بحوث وأوراق عمل ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات-خيارات وتوجهات، إسطنبول، تركيا، يونيو2011)، ص. 121.

فعملية التنمية إذن هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الانسان وكرامته، كما أنه بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته في العمل البناء والابداع بما يحقق سعادته ورفاهيته.[1]

المطلب الثالث: تقديم الخدمة العمومية في مجال الإسكان وحماية البيئة

إنه وفيما يخص **مجال الإسكان وحماية البيئة** فإن المجلس الشعبي البلدي يضع المخطط العمراني البلدي، إذ يخضع مشروع هذا المخطط لمصادقة وزير الإسكان، كما أنه يعمل على تشجيع بناء العقارات والوحدات السكنية، ويقوم بإحداث مؤسسات البناء العقاري والتعاونيات العقارية. فالمجلس الشعبي البلدي يساهم في تحقيق برامج الاسكان في نطاق المخطط الوطني الشامل، كما أنه يدير الممتلكات العقارية التي تضعها الدولة تحت اشرافه في نطاق البلدية.[2]

وتقوم الإدارة المحلية بإنجاز المراكز والهياكل الصحية والثقافية والرياضية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، بالإضافة إلى توفير شروط الترقية العقارية كالتشجيع على انشاء التعاونيات العقارية.[3]

كما أن الإهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستوى الوطني والدولي ويظهر ذلك من خلال اعتبارها سياسة وأولوية وطنية وربطها بالتنمية المستدامة، وعليه فهي تقع على عاتق الدولة، فالحفاظ على البيئة من شأنه أن يضمن تنمية مستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال ترشيد استغلال الموارد الأولية المتجددة والاستغلال الأمثل للموارد المتجددة وضمانها الى الأجيال الحاضرة والمستقبلية.[4]

وتعتبر المحافظة على البيئة ونظافتها وحسن تنظيمها من أهم الأدوار التي يتوجب على الإدارة المحلية النهوض بها حفاظا على الحياة، حيث تقع على عاتقها مهمة جمع النفايات والتخلص منها بشكل سريع وبطرق تضمن تقليل مخاطرها، كذلك مكافحة الآفات الضارة بالقضاء على أسباب وجودها وتكاثرها بالإضافة إلى التوسع في تشجير المناطق المحلية وانشاء الحدائق الخضراء، كما تعمل على مراقبة الضجيج ومنع زيادته، كما أنها تقوم بتعميق الوعي البيئي لدى السكان بشتى الطرق الممكنة. [5]

ولرئيس البلدية صلاحيات واسعة فيما يخص الحفاظ على النظام العام والأمن العمومي، وكل ما يشمله من ضمان الصحة العامة والآداب العامة وغيرها وهذا تحت السلطة الوصية للوالي، حيث يقوم رئيس البلدية بالحفاظ على النظام العام وسلامة الأشخاص والأملاك، الحافظة على حسن النظام، اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها، القضاء على الحيوانات المؤذية

---

[1] علي بقشيش، "إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2013)، ص. 124.

[2] حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، المنعقد يومي 03 و04 ماي 2009) **في مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد السادس، ص. 90.

[3] حمادو سليمة، "اصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2012)، ص. 45.

[4] محمد لموسخ، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، المنعقد يومي 03 و04 ماي 2009) **في مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد السادس ص. 146.

[5] أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص. 146.

والمضرة، السهر على نظافة الموارد الاستهلاكية المعروضة للبيع، السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير وغيرها.[1]

وقد نص المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي صلاحية المحافظة على السكينة العمومية في المادة 2/88من قانون البلدية رقم 11-10 حيث نصت بما يلي "يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بالسهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية"، فالغاية من وجود الضبط الاداري هو تحقيق المحافظة على السكينة العمومية أو الطمأنينة العمومية كعنصر معنوي على المستوى المحلي، ويمارس رئيس المجلس الشعبي هذه الصلاحيات في حدود بلديته.[2]

فالبلدية تتكفل بحفظ الصحة وكذا المحافظة على النظافة العمومية خاصة بالنسبة للمياه الصالحة للشرب والمياه القذرة والنفايات ونظافة الأغذية والأماكن العمومية وحماية البيئة.[3]

وهذا ما نصت عليه المادة (123) من قانون البلدية رقم 11-10 إذ يتعين على البلدية السهر على حفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما في مجالات:[4]

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

وبالتالي فإنه يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية والتدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية، والسهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها، والسهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.[5]

ويضطلع الوالي بالمحافظة على السكينة العمومية في تنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، فقد بين القانون 01-14 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها وكذا المرسوم التنفيذي 04-381 المحدد لقواعد حركة المرور سلطة الوالي المختص إقليميا في المحافظة على السكينة العمومية، فالقانون يمنع استعمال الأبواق ذات الأصوات المتعددة وصفارات الإنذار والزمارات، كما يشير إلى ضرورة أن توجه التنبيهات أثناء الليل بالإنارة المتقطعة إما لأضواء الطريق المتساوية أو

[1] محمد لموسخ، المرجع السابق، ص. 147.

[2] إسماعيل جابوربي، " اختصاصات الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في المحافظة على السكينة العمومية كأحد أهداف الضبط الإداري في الجزائر" **في مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17 (جوان 2017)، ص. 149.

[3] حمادو سليمة، المرجع السابق، ص. 45.

[4] أنظر المادة (123) من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011.

[5] عبد المجيد رمضان، " الآليات القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر دراسة ميدانية من منظور الحوكمة البيئية"، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2016، ص 166.

أضواء الطريق فقط، ولا يجيز استعمال المنبهات إلا في حالة الضرورة القصوى، بالإضافة إلى أنه يمنع استعمال المنبهات الصوتية في التجمعات السكنية إلا في حالة خطر داهم، أو مخالفة الأحكام المتعلقة بتصاعد الأدخنة والغازات السامة وإصدار الضجيج عند تجاوز المستويات المحددة، وتظهر سلطة الوالي في كل هذه الحالات في إمكانية إصداره في حالة معاينة مخالفة التعليق المؤقت لرخصة السياقة أو منع تسليمها وذلك بعد أخذ رأي لجنة رخصة السياقة.[1]

كما يقوم المجلس الشعبي الولائي بدور جوهري في مجال ترقية المناطق الزراعية وحماية الغابات والحماية من الكوارث والوقاية منها خصوصا الفيضانات والجفاف، والمبادرة بحماية الصحة العمومية والتطهير ومساعدة البلديات في هذا المجال وبصفة خاصة توفير الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب.[2]

مما سبق يمكن توضيح دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال العناصر التالية:[3]

1. **مشاركة المواطنين:** فمن أجل نجاح عملية التنمية لا بد من تعاون ومشاركة المجتمع ككل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الهيئات المحلية، فاشتراك أعضاءها في عمليات التنمية يعتبر من القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.
2. **الإدارة المحلية:** وتعتبر مدرسة لتدريب أفراد المجتمع، وتثقيف السكان المحليين وتهيئتهم وإكسابهم تقاليد ترتبط بممارسة مفاهيم الديموقراطية والشعبية، وتدريبهم على أساليب الحكم والإدارة المدنية وعلى أساليب الحوار، والتفاعل الإنساني واحترام الرأي الآخر، والتعاون وعقد المؤتمرات لحل المشكلات والتعامل مع الكوارث.
3. **اللجان المحلية:** حيث تمارس المجالس المحلية أعمالها من خلال تشكيل اللجان التي تتصدى للمجالات المختلفة سواء بالدراسة أو بجمع الآراء، أو بإعداد مشاريع القرارات، ومن أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها المجالس المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية تتمثل في: الدور الخدمي والانتاجي، الدور الاجتماعي والتثقيفي، الدور السياسي والإداري، بالإضافة إلى الدور البيئي.[4]

[1] إسماعيل جابوربي، المرجع السابق، ص. 148.
[2] محمد لموسخ، المرجع السابق، ص .148.
[3] عبد الكريم مسعودي، " تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012)، ص. 21.
[4] عبد الكريم مسعودي، المرجع السابق، ص. 21.

الفصـــــل الثـــــانـــي
مخططــات التنميــة المحليــة
فــي الجزائـــر

الفصل الثاني: مخططات التنمية المحلية في الجزائر

تمهيـــد

يعد التخطيط الوسيلة الفعالة لتحقيق أهداف التنمية، وبدون تخطيط علمي يصبح تحقيق الأهداف وكأنها مغامرة خاضعة للصدفة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى التطور التاريخي لمخططات التنمية المحلية في المبحث الأول وإلى المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتناول المخطط البلدي للتنمية (P.C.D).

المبحث الأول: التطور التاريخي لمخططات التنمية المحلية

يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية، إذ يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين من أجل تحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته خاصة على مستوى البلدية كنسق وفي فترة زمنية معينة وفي ضوء أيديولوجية واضحة المعاني يمكن استخدامها في احداث التغيير المطلوب.[1]

المطلب الأول: تطور منظومة التخطيط في الجزائر خلال الفترة (1962-2003)

بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مستنزفا تميز بالتخلف من جهة لأن قوته الإنتاجية كانت تتمثل في سيادة النشاط الزراعي والصناعة الاستخراجية، ومن جهة أخرى تميز بالتبعية للاقتصاد الفرنسي، هذا الوضع ألزم الجزائر لمواجهة هذه التحديات مهما كانت تعقيداتها، وبالتالي اعتبر الميثاق الوطني أن التخطيط هو الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وأنه وسيلة فعالة للتوزيع العادل لثمار التنمية وتكاليفها. وعليه فقد أنشأت الجزائر عدة أجهزة مكلفة بعملية التخطيط. وسيتم التطرق الى هذه الأجهزة كالتالي:[2]

الفرع الأول تطور منظومة التخطيط خلال الفترة (1962-1980):

شهدت هذه الفترة انشاء المجلس الوطني للتخطيط ومديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط بالإضافة إلى كتابة الدولة للتخطيط.

1. انشاء المجلس الوطني للتخطيط:

قامت الجزائر بتاريخ 25 أوت 1962 بإنشاء المجلس الوطني للتخطيط من أجل مراقبة تنفيذ المخططات المستقبلية وبرامج التنمية الاقتصادية، بحيث يضم ممثلين عن القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص والأجهزة الوطنية، وقد كلف برسم مشاريع المخططات والبرامج.

---

[1] شويح بن عثمان، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية" (مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010/2011)، ص.81.

[2] عطاالله خالد، **السياسة العامة في الجزائر بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجا**، ط1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 128.

2. انشاء مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط:

تم انشاء مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط بتاريخ 25 أوت 1962 لدى محافظة الشؤون الاقتصادية، وقد كلفت برسم وتوجيه وربط أشغال مؤسسات التخطيط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تقوم بمتابعة ومراقبة تنفيذ المخططات والبرامج، وكذا القيام بكل الأشغال والدراسات والتحقيقات الضرورية لتحضير المخططات والبرامج وتنفيذها.

3. انشاء كتابة الدولة للتخطيط:

تم انشاء كتابة الدولة للتخطيط بناءا على المخطط الرباعي 1970-1973، وقد كلفت بإعداد مشاريع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس الاختيارات والتوجيهات الكبرى المقررة من جانب المحافل العليا للوطن، كما أنها تقوم بتوجيه المعلومات الدورية المتعلقة بآفاق التنمية الاقتصادية الوطنية المتممة تبعا للدراسات المنجزة حول الطاقات الكامنة في البلاد والإمكانات التي يفتحها تقدم العلوم والتقنيات.

الفرع الثاني تطور منظومة التخطيط خلال الفترة (1980-2003):

شهدت هذه الفترة انشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، احداث المجلس الوطني للتخطيط وكذا صدور القانون رقم 88-02 المتعلق بالتخطيط، وصولا إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالتخطيط.[1]

1. انشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:

تم انشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بموجب المرسوم 81-262 المؤرخ في26 سبتمبر 1981، حيث يكلف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بتنظيم الأشغال الخاصة بإعداد المخططات الوطنية للتنمية وضمان تماسكها، وتنسيق الأعمال الرامية الى تحقيق الأهداف المقررة ومتابعة تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية والمشاريع ذات الإجراءات التصحيحية الضرورية، ومراقبتها وتقييمها وتقديم عرض عنها للحكومة، كما يكلف بوضع نظام للتخطيط يعتمد على أسلوب علمي شامل ومتناسق ووحدوي.

2. انشاء المجلس الوطني للتخطيط:

تم انشاء المجلس الوطني للتخطيط بموجب المرسوم رقم 87-266 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، حيث يهدف الى القيام بمهام التخطيط وبالتالي فهو يقترح على الحكومة الاختيارات والقرارات التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والقصيرة الأمد. ويتكون المجلس الوطني للتخطيط من وزير الداخلية، وزير المالية، الوزير المكلف بالعمل، الوزير المكلف بالتجارة، أما الكتابة التقنية في المجلس فيتولاها مندوب للتخطيط يكلف بمرسوم.

3. انشاء الوزارة المنتدبة للتخطيط:

بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 96-257 المؤرخ في 29 يوليو 1996 فان الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالتخطيط يقترح في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في مجال التخطيط، ويتولى تنسيق اعداد الاستراتيجيات والسياسات الشاملة للتنمية على الأمد البعيد، كما يبادر بأعمال رسم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأمد المتوسط وتنسيقها في اطار من التشاور، كما أنه يقوم بإعداد مشروع التقرير التقني عن التنمية الاقتصادية

[1] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 131.

والاجتماعية على الأمد المتوسط المرافق لقانون المشروع التوجيهي الذي يمثل الاطار المرجعي لقوانين البرمجة القطاعية وعقود البرامج.

المطلب الثاني: تطور منظومة التخطيط في الجزائر خلال الفترة (2003-2012)

لقد عرفت الفترة (2003-2012) الاهتمام بالاستشراف، حيث أنشأت لدى رئيس الحكومة محافظة عامة للتخطيط والاستشراف سنة 2003، وأنشأت وزارة الاستشراف والاحصائيات سنة 2010 والتي تحولت فيما بعد إلى كتابة الدولة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالاستشراف والاحصائيات.[1]

أولا: انشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف

تم انشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف لدى رئيس الحكومة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-84 المؤرخ في 01 مارس 2003، وفي 02 أكتوبر 2006 وضعت المحافظة العامة للتخطيط تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية وتتمتع بالاستقلالية المالية، وبموجب المرسوم 06-346 يتضمن انشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف والذي ألغى أحكام المرسوم الرئاسي 03-84. وبموجب المرسوم 06-346 تكلف المحافظة بمساعدة الحكومة في اختيار استراتيجيتها واعدادها في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال المحيط، كما تكلف بمتابعة التطور الاجتماعي والاقتصادي وتحليله وتقديره وبالاستشراف. وبالنسبة لتنظيمها فانه يدير المحافظة محافظ عام، يساعده مدير مركزي يكلف بتنشيط الأعمال وتنسيقها، يساعد المدير المركزي مدير للدراسات يكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني للإحصاء وبتطوير الاحصائيات وبالتنظيم الداخلي للإعلام الآلي. وفي جوان 2009 أصبح يساعد المحافظ العام أمين مكلف بتنشيط أعمال المحافظة وتنسيقها ويساعده ثلاث مدراء للدراسات.

ثانيا: انشاء وزارة الاستشراف والاحصائيات

تم انشاء وزارة الاستشراف والاحصائيات بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 10-282 ورقم 10-283 المؤرخان في 14 نوفمبر 2010، وتعتبر وزارة الاستشراف والاحصائيات الوزارة المسؤولة عن التخطيط المشترك بين القطاعات والمؤسسات في الجزائر، وتطوير سياسات التنمية الشاملة بمشاركة جميع المؤسسات الجزائرية ذات الصلة، وتنسيق التخطيط في وزارات معينة من أجل ضمان التنسيق المنظم والمشترك بين الوزارات والمؤسسات في الجزائر.[2]

المطلب الثالث: تطور مخططات التنمية المحلية في الجزائر

لقد عرفت مخططات التنمية المحلية في الجزائر تطورات عديدة، حيث كان الهدف الأساسي منها هو إيجاد برامج تنموية ناجحة للقضاء على التدهور الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الاستعمار الفرنسي وخوض معركة البناء والتشييد بكل الوسائل والامكانيات المتاحة كبرامج التجهيز المحلي(E.L.P)، وبرنامج نفقات التجهيز الريفي (D.E.L)، وبرنامج التشغيل الكامل وبرامج التنمية الصناعية. وقد عرفت مرحلة التخطيط التي سبقت سنة 1970 العديد من المشكلات المالية والإدارية والتي كان مصدرها الأساسي هو المركزية الشديدة للتخطيط، بالإضافة الى تعدد هذه المخططات وصعوبة ادراجها ضمن المخطط الوطني، مما أفرز غياب منهجية موحدة للعمل، والتي يمكن من خلالها تقييم هذه البرامج وتحديد آجال محددة لإنجازها. ونظرا لتذبذب وتيرة سير هذه المخططات وتأخر إنجازها فقد لجأت السلطات الجزائرية الى العمل على توحيدها قانونيا، من خلال المخطط البلدي للتنمية

[1] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 135.
[2] نفس المرجع، ص. 139.

ومخطط التحديث الحضري، من خلال المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 بشروط تسيير وانجاز المخططات البلدية للتنمية. فقد حدد هذا المرسوم شروط التسيير الممثلة في الاعتمادات المالية لفائدة الوالي الذي يعتبر الآمر بالصرف وشروط وطرق الإنجاز المتمثلة في الاستغلال المباشر أوعن طريق المنافسة بدعوة المؤسسات العمومية. مما جعل اعانات الدولة المالية مشروطة ومركزية، حيث يقتصر دور الجماعات المحلية في اقتراح المشروعات التي يجب أن تتماشى مع أولويات المخطط الوطني للتنمية.[1]

لقد اعتمدت الجزائر في سياستها التنموية على البرامج التالية:[2]

- ✓ التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة Plans Sectoriels Concentrées
- ✓ التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة Plans Sectoriels Développées
- ✓ المخططات البلدية التنموية Plans Communal De Développement

الفرع الأول: المخططات الوطنية التنموية

وتتمثل أهم المخططات الوطنية للتنمية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال في الآتي:[3]

1. **المخطط الثلاثي (1969/1967):** وقد كان الهدف منه احداث تصنيع حقيقي يمكن من مضاعفة مناصب الشغل وكذا التمكين من إيجاد فلاحة مهيكلة قادرة على تلبية حاجات السكان الذين يزداد عددهم بشكل كبير.
2. **المخطط الرباعي الأول (1973/1970) والثاني (1977/1974):** فمن خلال هذين المخططين يتم وضع الأسس المادية الأولى للانطلاق الاقتصادي، وكانا يهدفان الى تدعيم الاستقلال المالي للبلاد وتحقيق التكامل في مجهوداتها التنموية. وقد تميزت هذه الفترة بظهور مشكلات ديموغرافية وإنجاز مشروعات ضخمة واسترجاع الثروات الوطنية وتأميم المحروقات، في حين كان الاهتمام بالتهيئة العمرانية ضعيفا.
3. **المخطط الخماسي الأول (1984/1980):** والذي حاول تكريس الانطلاق الفعلي لعملية إعادة تنظيم جذري للاقتصاد الوطني، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والتحضير لمرحلة ما بعد البترول. ومن أهدافه:[4]

- إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال القضاء على النقص الفادح في المواد الاستهلاكية.
- تطوير وتشجيع مشاريع السكن الاجتماعي.
- تحسين خدمات الصحة والنقل والتعليم.
- القضاء على التفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع.

---

[1] محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة" (أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010)، ص .205.

[2] شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص. 81.

[3] محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، المرجع السابق، ص. 205.

[4] علي بقشيش، " إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2013/2012)، ص. 189.

4. **المخطط الخماسي الثاني (1989/1985):** إن هذا المخطط كان يشكل امتدادا للمخطط الخماسي الأول، وقد اهتم هذا المخطط بالنمو الديمغرافي وتلبية حاجات السكان في ظل هذا النمو المتزايد، كما اهتم بالميادين المالية والتهيئة العمرانية والقطاع الخاص. إن المخطط الخماسي الثاني كان المخطط الأخير في سلسلة المخططات المتتابعة، فقد وجهت عدة انتقادات إلى سياسة التصنيع الثقيل في الجزائر وحتى الى طبيعة النظام السياسي السائد آنذاك. وقد نجم عن ذلك تغيير الدستور سنة 1989، وتغيير الوجهة الاقتصادية للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

ومن أهداف المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) تحقيق ما يلي:[1]

- تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين بالاعتماد على الإنتاج الوطني.
- تعبئة القدرات والإمكانات الوطنية خارج قطاع المحروقات.
- محاولة التحكم في التوازن المالي داخليا وخارجيا.
- دعم اللامركزية الإقليمية لتحسين التخطيط المحلي.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والري.
- احترام آجال وتكاليف الإنجاز.

لقد مثلت الأهداف السابقة شعور المسؤول الجزائري بخطورة الأوضاع الاقتصادية والمالية للجزائر، وتقلص الموارد المالية الناتجة عن تصدير البترول والغاز.

الفرع الثاني: المخططات الاستثمارية التنموية

وقد شرعت الجزائر منذ 2001 في وضع مخططات استثمارية تنموية في ظل الوفرة المالية، جراء التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، حيث تهدف مجملها الى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي الى المعدلات المقبولة، وذلك من أجل إيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط وكذا اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.[2]

وبالنسبة للمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي النسبي فهي تتمثل فيما يلي:

1. **البرامج القطاعية**: والتي تنقسم إلى قسمين أساسيين هما:[3]

أ- **البرامج القطاعية المركزية:** هي عبارة عن مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شانها أن تشكل محاور للتشغيل، وتسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

ب- **البرامج القطاعية غير الممركزة:** إن الهدف الأساسي من هذه البرامج هو يتمثل في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي، والذي يعتبر الآمر بالصرف الوحيد.

ت- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** يمثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة (2004/2001)، حيث يهدف هذا البرنامج الى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات النقل، البنية التحتية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية.

[1] علي بقشيش، المرجع السابق، ص .190.
[2] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 165.
[3] محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، المرجع السابق، ص. 206.

وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج تم توزيعها بالجدول التالي:[1]

الجدول رقم (02): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر: فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة" **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون (فيفري 2013)، ص. 99.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة الى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية. فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.[2]

ومن بين أهم الأولويات التي ركز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي نذكر ما يلي:[3]

- استعادة السلم المدني بإقامة دولة القانون التي تعتمد على العدل وتطهير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال التوجه إلى المستقبل وعدم النظر إلى مخلفات الماضي.

- وضع حد للبيروقراطية التي شلت الحياة الاقتصادية خاصة ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي، وتحديث مصالح الخدمات المشتركة كالإدارة والجمارك وحماية أملاك الدولة، وجعلها تتأقلم مع المحيط الوطني والدولي الجدي، بالإضافة إلى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية لشرح فرص الاستثمار في الجزائر وتشجيع سياسة التضامن الوطني.

- إعادة النظر في المنظومة التربوية وجعلها تتماشى مع المتغيرات الجديدة ومنسجمة مع أهداف التنمية.
- إعادة الهيكلة الصناعية وهيكلة القطاع العام بما يتماشى والنظرة الجديدة للاقتصاد الوطني.
- إعادة النظر في النظام المالي وتشجيع الادخار.
- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.
- تفعيل سياسة التضامن الوطني.

[1] فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة" **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون (فيفري 2013)، ص. 98.
[2] مجموعة من الباحثين، التحولات السياسية واشكالية التنمية، المرجع السابق، ص. 266.
[3] علي بقشيش، المرجع السابق، ص. 196.

ث. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2009/2005):إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005، ويعد كتكملة لمسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ أولي قدر ب 4202.7 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على الأبواب التالية: ، **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان** والتي خصص لها نسبة 45% من المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، **برنامج تطوير المنشآت الأساسية** (كقطاع النقل، الاشغال العمومية، الماء والسدود والتحويلات، تهيئة الإقليم)، والتي خصص لها نسبة 40.5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، **برنامج دعم التنمية الاقتصادية** والتي خصص لها نسبة 08% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، حيث تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها** والتي خصص لها نسبة 04.8 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج موزعة على العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى، **برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال** والذي خصص له نسبة 01.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.[1]

وتعتبر سنة 2006 سنة مميزة في انطلاق مجمل ورشات برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)، بحيث أن 90 % من المشاريع التي تم تسجيلها في البرنامج الخاص بالهضاب العليا انطلقت فعليا في هذه السنة، كما كان هناك نشاط سريع في عمليات إعادة تأهيل شبكة الطرق الوطنية والمنشآت القاعدية الهامة، إذ شكل مشروع الطريق السيار شرق-غرب Autoroute Est-Ouest مركز اهتمامات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المنشآت القاعدية، إذ يمتد هذا الطريق على طول 1216 كلم، وخصص له غلاف مالي أكثر من 560 مليار دينار. كما قد تم تخصيص 600 مليار دينار لصيانة الطرق، وقد سمح برنامج دعم النمو بالتسريع في العديد من المشاريع التي كانت متوقفة منذ وقت طويل كأشغال ميترو الجزائر، وقد استفاد قطاع الصحة العمومية من غلاف مالي قدره 244 مليار دينار من أجل إنجاز أكثر من 800 منشأة صحية.[2]

ج. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب (2009/2006): تم اعداد البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب من قبل الحكومة وفقا للتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية أثناء زيارته الى كل من ورقلة والأغواط في شهر سبتمبر سنة 2005، ويهدف هذا البرنامج الى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة من جهة ومن جهة أخرى الى ترقية أسباب تنمية اقتصادية مستدامة في هذه المناطق، وقد تم إقرار هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء يوم السبت 2006/01/14 برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، كما قدد خصص له مبلغ مالي يفوق 250 مليار دج. بالإضافة الى مشروع نقل الماء الشروب على مسافة تزيد عن 700 كلم من المياه الجوفية الوفيرة الموجودة في منطقة عين صالح نحو مدينة تمنراست وناحيتها، وكذا مشروع انجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار تجنيب هذا الحقل البترولي المخاطر الكبرى. ويتضمن البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ثلاثة قطاعات رئيسية وهي: قطاع تحسين ظروف حياة السكان، وقطاع يتضمن برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية، وقطاع تحسين وسائل الإدارة.[3]

---

[1] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 172.

[2] مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق" (ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات-دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المنعقد يومي 05 و06 ماي 2009)، ص. 19.

[3] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 178.

د. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا (2009/2006): ان البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا شأنه شأن البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين القطرين ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكان المحليين، وقد أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن هذا البرنامج في سبتمبر 2005، بمخصص اجمالي قدره 620 مليار دج، تم توزيعها كالآتي: 288.5 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان، 233 مليار دج لترقية التنمية الاقتصادية، 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لقطاع العدالة، 36.8 مليار دج للمشاريع البلدية للتنمية، و 29 مليار دج لانطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة.[1]

ه. برنامج التنمية الخماسي (2014/2010): جاء هذا البرنامج عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات، وقد استلزم من النفقات 21421 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج شقين أساسيين هما:[2]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

وحسب ما جاء في ملحق بيان السياسة العامة 2010، فإن هذا البرنامج يتوافق مع الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على نفسه أمام الشعب من أجل برنامج جديد بمبلغ 150 مليار دولار بالإضافة الى 130 مليار دولار تكملة للمشاريع السابقة، أما ما يمكن استنتاجه من هذا البرنامج هو مواصلته للجهود المبذولة في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الاشغال العمومية، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية فقد استفاد هذا القطاع من حوالي 40% من إجمالي البرنامج الخماسي.[3]

وقد انعقد المجلس الحكومي في جانفي 2015 والذي خصص للتنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا تحت رئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالجزائر، ومن أهم جاء فيه أنه في إطار تجسيد الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الخماسي (2015-2019) عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا فإنه تم تسجيل الإجراءات التالية:[4]

- تحسين ظروف الدراسة لاسيما من خلال تحسين تكوين المعلمين على المستوى المحلي.
- تعزيز التغطية في مجال الصحة العمومية.
- تكثيف الاستجابة لطلبات السكن من خلال دعم البناء الذاتي للسكنات الاجتماعية والريفية.
- تحسين ظروف معيشة السكان.
- إنجاز برامج تنموية بلدية هامة.
- توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية.
- ستستفيد ولايات الجنوب والهضاب العليا من الدعم لفائدة تنمية قدراتها الاقتصادية وتنويعها وزيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي.
- تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.

---

[1] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 181.

[2] فوزية خلوط، المرجع السابق، ص. 111.

[3] عطاالله خالد، المرجع السابق، ص. 184.

[4] كربوش أحمد ومحمد تشعبت، "واقع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري قراءة في البرامج الحكومية فترة 2010-2015" (ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول: إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين المشاريع، الإنجاز والتمويل"، جامعة غرداية يوم الخميس 30 أفريل 2015)، ص. 07.

- في المجال الفلاحي سيتم استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إعطاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.
- إنجاز عدد معتبر من المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية وبناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال حقول الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر.

المبحث الثاني: المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أكثر البرامج استعمالا منذ سنة 1974، أي بعد صدور المرسوم رقم 1973، المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية 02/136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973، إذ يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشاريع المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين.[1]

المطلب الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)

إن المخطط البلدي للتنمية عبارة عن برنامج عمل تقرره السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني ويتم إنجازه على مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية، وتسعى المخططات البلدية للتنمية لتكريس لامركزية التخطيط على المستوى المحلي واشراك البلدية في اتخاذ القرار من خلال إعطاء حق للمجالس المحلية في اقتراح المشاريع، وكذا العمل على تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية ومحو الاختلالات الجهوية بين البلديات. ومن جهة أخرى تسعى هذه المخططات لتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، لأنها تمس جوانب متعلقة بالحياة اليومية للمواطنين، كما أنها تشجع على تطوير التضامن والتعاون المحلي من خلال إمكانية الشراكة بين البلديات، بالإضافة إلى أنها تعتبر أداة لدعم التنمية الوطنية الشاملة.[2]

ويقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها وفقا للصلاحيات المخولة له قانونا، في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية. فمن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية.[3]

المطلب الثاني: أهداف المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)

يهدف المخطط البلدي للتنمية تحقيق ما يلي:[4]

---

[1] فريدة كافي وزكية آكلي، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **في مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، مارس 2017، ص. 102.

[2] إنزارن عادل، المرجع السابق، ص. 55.

[3] أنظر المادة (107) من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011.

[4] خديجة فطار، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس"، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2013، ص 75

- ترسيخ لا مركزية التخطيط من خلال مساهمة البلدية في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية المحلية.
- تحسين الظروف المعيشية لسكان المجتمع المحلي المدني والريفي من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية وكذا الهياكل القاعدية من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير والتهيئة العمرانية.
- التكفل التدريجي من طرف البلديات بمشاكلها المحلية الخاصة عن طريق حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي.
- توزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية.
- تحسين استغلال الطاقات والإمكانات المحلية.

ويوضح الجدول الموالي قطاعات تدخل المخطط البلدي للتنمية:

الجدول رقم (03): قطاعات تدخل المخطط البلدي للتنمية

القطاع	مجال التدخل
الفلاحة	- تحسينات عقارية. - استصلاح أراضي جافة. - استصلاح مناطق رعوية.
الري	- التزويد بمياه الشرب. - التزويد بمياه الري. - تصريف المياه.
المنشآت الاقتصادية	- المسالك والطرقات. - البنى التحتية. - النقل.
المنشآت الاجتماعية	- مناطق التعمير. الترميم العمراني. - الصحة، الثقافة، الشباب والرياضة. - السكن الريفي.
المنشآت الإدارية	- مباني البلديات والمرافق البلدية. - مؤسسات البلدية.

المصدر: خديجة فطار، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس"، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص 75.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للمخططات البلدية

تقوم المخططات البلدية للتنمية على جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:[1]

1. **مبدأ لا مركزية التخطيط:** ويعني أن تقوم البلدية بإنجاز مخططاتها التنموية على اعتبار أنها أقرب مؤسسة للمواطنين وهي الأكثر دراية بانشغالاتهم ويكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الوصاية. فلامركزية التخطيط تعني اشراك الجماعات المحلية في رسم البرامج التنموية انطلاقا من أولوياتها التنموية وقدراتها والصلاحيات المسندة لها في إطار المخطط الوطني أو السياسة العامة للتنمية في الجزائر، وذلك من أجل المشاركة في التنمية المحلية وتخفيف الأعباء التنموية على المركز من خلال التنازل عن بعض الصلاحيات للجماعات المحلية.

2. **مبدأ المشاركة الشعبية:** وذلك من خلال اشراك المواطنين في بناء التنمية وتقريبهم من الإدارة على اعتبار أن المواطنين هم وسيلة التنمية وغايتها، فالمشاركة الشعبية هي اسهام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.

3. **مبدأ الزامية شمولية التخطيط:** يقصد بإلزامية التخطيط أن تكون جميع البلديات ملزمة كل سنة بإعداد مخططاتها التنموية وفقا لإمكانات كل بلدية من أجل تحقيق التوازن الجهوي، أما شمولية التخطيط فتعني ضرورة أن تكون المخططات التنموية شاملة لكافة متغيرات التنمية على مستوى البلدية.

4. **مبدأ استقلالية التخطيط والتنفيذ:** تقوم البلدية بإعداد مخططها التنموي وتسهر على تنفيذه في إطار مخطط الولاية، وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، وعليه فالبلدية تتمتع بهامش من الاستقلالية من خلال مبادرتها بإعداد المخطط التنموي، كما أن لها حرية كاملة في التدخل وفي اختيار وقت التدخل حسب قدراتها وامكانياتها، ويبقى دور الوصاية مقتصرا على الرقابة البعدية وفي الجانب المتعلق بالمشروعية لا الملائمة.

المطلب الرابع: مراحل تجسيد المخططات البلدية

يمر المخطط البلدي بمجموعة من المراحل والخطوات العملية في مسار تجسيده على الواقع وتتمثل هذه المراحل في الآتي:[2]

المرحلة الأولى: ويقوم فيها المجلس الشعبي البلدي بتحديد الاحتياجات والنقائص المسجلة على مستوى البلدية، سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو التي لا تزال في طور الإنجاز بمساهمة المصالح التقنية للبلدية والتي تقوم بتحديد بطاقة تقنية وتقييمية لكل مشروع مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي ثم يتم ترتيبها حسب الأولويات.

---

[1] إنزارن عادل، المرجع السابق، ص ص (83. 85).

[2] خديجة فطار، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس"، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012 ، ص ص (76. 77).

المرحلة الثانية: وفيها يقوم رئيس البلدية بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصاية (الولاية أو الدائرة)، حسب عدد سكان البلدية، فإذا تعدت 50000 نسمة يكون التعامل مع الولاية مباشرة، في حين أن البلديات التي تضم عدد أقل من 50000 نسمة فتبقى تحت وصاية الدائرة والتي تقوم بدراسة مقترحات المجلس الشعبي البلدي، ومن ثم تتم إعادة ترتيب الأولويات وفق الخطة الوطنية للتنمية وبالموازاة مع التطلعات المحلية، مع إمكانية حذف أو زيادة بعض المشاريع بناءا على تقديرات الوصاية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة بحيث أنه بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات يتم إرسالها إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ليتم التنسيق مع مختلف المديريات التنفيذية والموافقة على تلك المشاريع المبرمجة، ومن ثم يتم اعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضع المالي للولاية، فهناك إمكانية تأجيل أو إلغاء بعض المشاريع المقترحة بعد تسليم الموافقة بالاعتمادات المالية إلى الدائرة ثم البلدية والتي تعمل على إعداد دفاتر شروط لإنجاز كل مشروع على حدى، وإعلان وإشهار المناقصة من أجل اختيار المؤسسة التي ستقوم بإنجاز المشروع من بين مجموعة المؤسسات المتنافسة.

المبحث الثالث: المخطط الولائي للتنمية (P.S.D)

يعتبر المخطط الولائي للتنمية مخططا ذو طابع وطني يحدد الأهداف والبرامج التنموية بصفة تعاقدية بين الدولة والولاية طبقا للمرسوم رقم 73، ويتضمن شروط تسيير وتنفيذ اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات، ويختص المجلس التنفيذي للولاية بإنجازها على حساب ميزانية الدولة في إطار برامج التنمية الخاصة بالولاية.[1]

المطلب الأول: تعريف المخطط الولائي للتنمية (P.S.D)

يعد المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) أداة للتعبير عن اللامركزية وللتخطيط المحلي، وهو الكفيل بإعداد مشاريع تنموية متناسقة ومكيفة مع الشروط والإمكانات المحلية، ويتم ذلك عن طريق هياكل التخطيط والتهيئة العمرانية غير الممركزة على مستوى الولاية في إطار المجلس التنفيذي للولاية، ويعمل المخطط الولائي على تحديد الأهداف العامة للتنمية المحلية على مستوى الولاية وتحديد آليات ومصادر تمويلها.[2]

المطلب الثاني: مجالات تدخل المخطط الولائي للتنمية (P.S.D)

يقوم المجلس الشعبي الولائي حسب المادة (80) من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012.بإعداد مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.[3]

وحسب هذا المخطط فإن المجلس الشعبي الولائي يقوم في مجال **التنمية الاقتصادية** بما يلي:[4]

---

[1] خديجة فطار، المرجع السابق، ص 77

[2] انزارن عادل، المرجع السابق، ص. 54.

[3] أنظر المادة (80) من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012.

[4] أنظر المواد (من المادة 82 إلى غاية المادة 87) من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012.

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم انشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.
- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.
- يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية.
- يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الابداع في القطاعات الاقتصادية، كما يعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل ضمان محيط ملائم للاستثمار.
- يضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.
- يشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، ومحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، وكذا انجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود اقليمه.
- تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة واصلاحها.
- يساهم في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير.
- يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- يبادر بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها، كما يقوم بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب التنظيم المعمول به.
- ترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات، وكذا تشجيع التنمية الريفية لاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

أما في المجال **الاجتماعي والثقافي** فيقوم المجلس الشعبي الولائي بما يلي:[1]

- انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني والتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية.
- يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين لا سيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، والسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

[1] أنظر المواد (من المادة 92 إلى غاية المادة 101) من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012.

- يساهم في تنفيذ مخططات تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.
- يساهم بالتنسيق مع البلدية في كل النشاطات الاجتماعية المتعلقة التي تهدف إلى ضمان: تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة الطفولة، مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين، التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.
- يساهم في انجاز الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وترقية وحماية التراث التاريخي والثقافي والفني والحفاظ عليه.
- يسهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها وتشجيع الاستثمارات المتعلقة بها.
- يساهم في انجاز برامج السكن، وكذا في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري، بالإضافة إلى القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

فالمخطط الولائي للتنمية يعمل على توفير ووضع البرامج ذات الأولوية لتحقيق التنمية في مختلف الميادين (الإنجاز، التكوين، المنشآت الكبرى والقاعدية وغيرها)، من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن داخل الولاية، ويلعب المجلس الشعبي الولائي دورا كبيرا للمبادرة بكل إجراء يمكنه المساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة على مستوى الولاية من خلال اشراك القطاع الخاص في المخططات المحلية وتنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة العمرانية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

تواجه التنمية المحلية العديد من المشاكل يمكن ابرازالبعض منها فيما يلي:[2]

1. **غياب المفهوم القومي للأهداف:** حيث تبين أن الجهود كانت مجرد انجاز أهداف بعض المهام التي تتصل بعلاج بعض المشكلات اليومية الملحة والتي لا ينتج عنها اشباع للأحداث القومية.
2. **اهمال مفهوم العملية في التنمية المحلية:** ويقصد بالعملية أنها الجهود المنظمة من أجل احداث التغيير، فالملاحظ أنه ما أن يتم انجاز مهمة معينة فانه يفسر على أن المشروع قد اكتمل في حين أنه في الحقيقة يكون من المشروعات المستمرة أو الدائمة، ونظرا لعدم التركيز على رفع كفاءة المجتمع وعدم تحقيق الحكم الذاتي فان كل ما تم احداثه من التغيرات سوف يتلاشى بمجرد مغادرة أخصائي التغيير وكذلك لعدم تفهم المجتمع لطبيعة هذا التغيير.
3. **ضعف المشاركة الشعبية:** فاللامبالاة والعزلة والرضا بالأمر الواقع من السمات الشائعة للمجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد التصنيع والتي أصبحت قدرتها الذاتية غير قادرة على اتخاذ القرار ولا يدركها الفرد العادي في هذه المجتمعات. وقد أشار Grosserإلى أن الدراسات أكدت تشاؤم الفقراء فيما يتعلق باحتمالات تغيير بيئاتهم، نتيجة لقرون من الإحباط والإهمال وعدم تقدير المسؤولية لاحتياجاتهم الأساسية التقدير المناسب.

[1] إنزارن عادل، المرجع السابق، ص. 54.
[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص.185. 191.

4. **البيروقراطية:** إن هذه المشكلة تتطلب دراسة من جانب أخصائي تنظيم المجتمع لمواجهة أسبابها والحد من آثارها الضارة على المجتمع المحلي، ويتطلب ذلك الكثير من الوقت والجهد لدراسة هذه المشكلة من أجل أن تتمكن عمليات التنمية أن تسير بالسرعة المناسبة وتحقق الأهداف المرجوة منها.

5. **المثالية في تحقيق الأهداف:** فنجد أن بعض القادة الشعبيين المتحمسين للتنمية، يحولون ميدان العمل في التنمية المحلية الى ساحة لممارسة تخيلاتهم المثالية بعيدا عن الواقع.

6. **عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع:** فالتشخيص غير الصحيح أو غير الدقيق يؤدي الى نتائج تؤثر سلبا على أفراد المجتمع. وعليه لابد أن تكون الدراسة العلمية للمجتمع وتشخيص مشكلاته متضمنة كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها قبل أن توضع أي استراتيجيات للتدخل العملي.

7. **التركيز على الجوانب النفسية في التنمية:** فبرامج التنمية المحلية تستهدف احداث تغييرات في سيكولوجية الناس دون تغيير حقيقي في العلاقات الاجتماعية/الاقتصادية، اذن الاستغراق في العوامل المتصلة بالشخصية هو أحد المعوقات الأساسية التي تحول بين التنمية المحلية وبين الهدف الأساسي بأن تكون التنمية المحلية أداة فعالة لتحقيق التغيير المؤسسي الواسع النطاق التي تعتمد على كافة المقومات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) وليس السيكولوجية فقط.

8. **مشكلة النزوح الريفي للمدن:** إذ تؤدي هذه المشكلة لنقص الأيدي العاملة في الأرياف وهجرة قياداته.[1]

9. **مقاومة بعض الفئات لكل ما هو جديد:** بحيث يكون هناك بعض الفئات (كبعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية) والتي تكون راغبة في المحافظة على القديم ومقاومة أي جديد خشية أن تقوم التنمية بتهديد مصالحهم.

10. **عجز وضعف الكفاءات الإدارية:** خاصة تلك الكفاءات المؤهلة على تحمل المسؤولية في تحقيق التنمية.

11. **نقص الموارد المالية:** وهذه المشكلة تتسبب في اللجوء إلى الحصول على معونات مشروطة.

12. **عدم التكامل بين برامج ومشاريع التنمية المحلية:** بما أن المجتمع يعد كلا عضويا واحدا فإن الاهتمام بأي قطاع منه يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى، وبالتالي لا بد من تحديد الأهداف العامة والنوعية لبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينها وبين غيرها من القطاعات الأخرى.

[1] انزارن عادل، المرجع السابق، ص. 37

الخاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــــــة

من خلال ما تم تناوله في هذه المطبوعة الخاصة **بإدارة التنمية المحلية**، نجد أن التنمية عبارة عن عملية التغيير التي يقوم بها الانسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا، أو الانتقال من حالة إلى حالة أفضل منها بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، من أجل اكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

أما بالنسبة للتنمية المحلية فهي عبارة عن مجموعة العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ في المجتمع المحلي، والتي تقوم على أساس اشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا، في إطار متكامل ومتناسق مع الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة، ولها عدة مؤشرات منها المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية والهيكلية، وقد تنوعت مقوماتها بين مقومات مالية، بشرية وتنظيمية، أما بالنسبة لنظريات التنمية المحلية فقد تمثلت في: نظرية أقطاب النمو، نظرية القاعدة الاقتصادية، نظرية التنمية من تحت، نظرية المقاطعة الصناعية، نظرية الوسط المجدد، كما تتعدد مجالات التنمية المحلية فهناك التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الإدارية والتنمية الثقافية.

وقد بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة من خلال جملة البرامج والمشاريع التي أقرتها الدولة، بحيث تم الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على مظاهر التخلف الموروث عن الفترة الاستعمارية وخوض معركة البناء والتشييد بكل الوسائل والامكانيات المتاحة كبرامج التجهيز المحلي(E.L.P)، وبرنامج نفقات التجهيز الريفي (D.E.L)، وبرنامج التشغيل الكامل وبرامج التنمية الصناعية. كما اعتمدت الجزائر في سياستها التنموية على البرامج التالية: التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة، التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة، المخططات البلدية التنموية (P.C.D).

لكن وعلى الرغم من الأهداف المسطرة أثناء التخطيط لتحقيق التنمية على المستوى المحلي إلا أنه تواجهها جملة من المعوقات والتي تحول دون تحقيقها تتلخص في غياب المفهوم القومي للأهداف، اهمال مفهوم العملية في التنمية المحلية، ضعف المشاركة الشعبية، البيروقراطية، المثالية في تحقيق الأهداف، عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع، التركيز على الجوانب النفسية في التنمية، مشكلة النزوح الريفي، مقاومة بعض الفئات لكل ما هو جديد، عجز وضعف الكفاءات الإدارية، نقص الموارد المالية، عدم التكامل بين برامج ومشاريع التنمية المحلية.

قائمـــــــة المصـــــادر والمراجـــــــــع

قائمــة المصـادر و المراجـع

أولا: باللغـــــة العربيـــة

القوانيـــــن والمراسيـــــم:

1. قانون البلدية (10/11) المؤرخ في 22 جوان 2011.
2. قانون الولاية (07/12) المؤرخ في 21 فبراير 2012.

الكتـــب:

1. أحمد عبد اللطيف رشاد، **التنمية المحلية**، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث وأوراق عمل، 2009.
3. بن غضبان فؤاد، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.
4. حلاوة جمال وصالح علي، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.
5. رمضان أبو ضاوية عامر، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية**، ط1، طرابلس، ليبيا: دار الرواد، 2002.
6. عبد الفتاح ناجي أحمد، **التخطيط للتنمية في الدول النامية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011.
7. عطاالله خالد، **السياسة العامة في الجزائر بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجا**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
8. عودة المعاني أيمن، **الإدارة المحلية**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2010.
9. كافي مصطفى يوسف، **التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي-بيئي-اعلامي**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
10. مجموعة من الباحثين، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، ط1، تحرير: محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.

الرسائـــل الجامعيـــــة:

1. بقشيش علي، "إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه علوم** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
2. خشمون محمد، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، **أطروحة دكتوراه علوم**، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.
3. خنفري خيضر، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، **أطروحة دكتوراه علوم**، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
4. كرار محمد عبد الغني، "مساهمة العالم الريفي في نمو الاقتصاد الجزائري "دراسة قياسية لمحددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي للجزائر"، **أطروحة دكتوراه في**

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019/2018

5. إنزارن عادل، "الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع والآفاق دراسة حالة بلدية باتنة (2002-2010)"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، جوان 2011.
6. بن عثمان شويح "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية"، **مذكرة ماجستير** في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان السنة الجامعية 2011/2010.
7. حمادو سليمة، "اصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2012.
8. فطار خديجة، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس"، **مذكرة ماجستير** في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012.
9. مسعودي عبد الكريم، " تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار"، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

الدوريـــــات والمقـــــالات:

1. بن الطاهر حسين، " التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012.
2. بيصارعبد الحكيم وبن واضح الهاشمي، " سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية"، **في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 33 (02).
3. جابوربي إسماعيل، " اختصاصات الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في المحافظة على السكينة العمومية كأحد أهداف الضبط الإداري في الجزائر"، **في مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17، جوان 2017.
4. حاجي فاتح، " الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **في مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 26، 2018.
5. خشمون محمد، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة سوسيولوجية"، **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 33، جوان 2010.
6. خلوط فوزية، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013.
7. رحماني موسى والسبتي وسيلة، " تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي"، **في مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
8. رمضان عبد المجيد "الآليات القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر –دراسة ميدانية من منظور الحوكمة البيئية"، **في حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، تأليف عدد من الباحثين، اشراف: بوحنية قوي، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2017.

9. فريجة حسين، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، المنعقد يومي 03 و04 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، **في مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد السادس.
10. كافي فريدة وآكلي زكية، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **في مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، مارس 2017.
11. كرود إيمان ولكحل عبد الوهاب، " مكانة الأوساط الريفية الجبلية ضمن حركية التنمية حالة ولايتي جيجل وميلة"، **في مجلة علوم وتكنولوجيا D**، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، عدد 46، ديسمبر 2017.
12. لموسخ محمد، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، المنعقد يومي 03 و04 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، **في مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد السادس.
13. مشري عبد الرؤوف، "الإدارة المحلية ودورها في تطوير المجتمعات النامية"، **في مجلة العلوم الانسانية**، جامعة قسنطينة 1، عدد 40، ديسمبر 2013.
14. منصور منال، " واقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر بين التحديات والآفاق"، **في مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 04، المجلد 02، جوان 2017.
15. نورين بومدين، "تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، **في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع عشر، السداسي الأول 2016.

الملتقيـــــات العلميـــة:

1. بوزيدة حميد، "تحديات تمويل ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر"، أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات"، بحوث وأوراق عمل ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات-خيارات وتوجهات، إسطنبول، تركيا، يونيو 2010.
2. جناي محمد علاء وبالواضح فاتح، "مكافحة التهرب الضريبي كهدف لتحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية المسيلة)"، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول " إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين المشاريع، الإنجاز والتمويل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، المنعقد يوم الخميس 30 أفريل 2015.
3. حاج أحمد الأمين العوض حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، ورقة بحثية، أوت 2007.
4. كربوش أحمد وتشعبت محمد، " واقع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري قراءة في البرامج الحكومية فترة 2010-2015"، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين المشاريع، الإنجاز والتمويل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، المنعقد يوم الخميس 30 أفريل 2015.
5. محمود عطا محروس عبد الخبير، "تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي: الضرورات والمتطلبات، الأدوار والمحددات، الرؤية والرسالة"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية، يومي 25 و26 ماي 2008.

6. مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات-دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المنعقد يومي05 و06 ماي 2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Baghdad Chaib et Naima Baroudi, "La stratégie du développement rural en Algérie dans un cadre de renouveau et approche participative", **Revue algérien de développement économique**, N ° 01, Décembre 2014.

2. Nait Merzoug et Kouadria Nouredine et Amara Fatah, "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba", **Revue des sciences humaines**, universitémohamedkheiderbiskra,

فهـــرس الجـــداول

فهرس الجـداول

الرقم	عنــوان الجــدول	الصفحة
01	فضاءات البرمجة الاقليمية	32
02	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	48
03	قطاعات تدخل المخطط البلدي للتنمية	52

فهـــرس
المحتويـــــــات

فهرس المحتويـــــــات

العنـــــوان **الصفحـــة**

مقدمـــــــة..... (01-02)

الفصل الأول: المفاهيم العامة والأسس النظرية لسياسات التنمية المحلية.....(04- 41)

المبحث الأول: المقاربات النظرية لدراسة التنمية المحلية.....04

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية 04

الفرع الأول: تعريف التنمية ونشأتها.....04

أولا تعريف التنمية.....04

ثانيا نشأة فكرة التنمية.....05

ثالثا الفرق بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها.....07

رابعا خصائص التنمية 07

خامسا صيغ التنمية 09

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية وأهدافها 10

أولا تعريف التنمية المحلية 10

ثانيا ظهور مصطلح التنمية المحلية 12

ثالثا دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية 12

رابعا أهداف التنمية المحلية 13

الفرع الثالث: نماذج التنمية المحلية ومؤشراتها 14

أولا نماذج التنمية المحلية 15

ثانيا مؤشرات التنمية المحلية 15

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية ومبادئها 18

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية 18

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المحلية.....19

المطلب الثالث: المراحل الأساسية للتنمية المحلية والنظريات المفسرة لها 21

الفرع الأول: المراحل الأساسية للتنمية المحلية 21

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتنمية المحلية 22

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية 23

المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية 24
المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية 24
المطلب الثاني: علاقة التنمية الريفية بالتنمية الزراعية 25
المطلب الثالث: مقومات التنمية الريفية 26
المطلب الرابع: متطلبات التنمية الريفية 27
المطلب الخامس: سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر 27
المبحث الثالث: سياسة التوازن الجهوي 30
المطلب الأول: تعريف سياسة التوازن الجهوي 30
المطلب الثاني: أهداف سياسة التوازن الجهوي 31
المطلب الثالث: مسار تجسيد سياسة التوازن الجهوي 31
المطلب الرابع: اتجاهات أساسية في التنمية المحلية 33
المبحث الرابع: الخدمة العمومية المحلية 34
المطلب الأول: تقديم الخدمة العمومية في المجالين السياسي والإداري 34
المطلب الثاني: تقديم الخدمة العمومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي 36
المطلب الثالث: تقديم الخدمة العمومية في مجال الإسكان وحماية البيئة 39
الفصل الثاني: مخططات التنمية المحلية في الجزائر.....(43-57)
المبحث الأول: التطور التاريخي لمخططات التنمية المحلية 43
المطلب الأول: تطور منظومة التخطيط في الجزائر خلال الفترة (1962-2003) 43
الفرع الأول تطور منظومة التخطيط خلال الفترة (1962-1980) 43
الفرع الثاني تطور منظومة التخطيط خلال الفترة (1980-2003) 44
المطلب الثاني: تطور منظومة التخطيط في الجزائر خلال الفترة (2003-2012) 45
المطلب الثالث: تطور مخططات التنمية المحلية في الجزائر 45
الفرع الأول المخططات الوطنية التنموية.....46
الفرع الثاني المخططات الاستثمارية التنموية.....47
المبحث الثاني: المخطط البلدي للتنمية (P.S.D) 51
المطلب الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية (P.S.D) 51
المطلب الثاني: أهداف المخطط البلدي للتنمية (P.S.D) 51
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للمخططات البلدية 53

المطلب الرابع: مراحل تجسيد المخططات البلدية 53
المبحث الثالث: المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) 54
المطلب الأول: تعريف المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) 54
المطلب الثاني: مجالات تدخل المخطط الولائي للتنمية (P.S.D) 54
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية 56
الخاتمـــــة.....59
قائمـــة المصادر والمراجـــع.....61
فهرس الجداول 66
فهرس المحتويات.....68